الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة ابن خلدون – تيارت
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

تخصص: إقتصاديات العمل

واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و دورها في محاربة البطالة

من إعداد الطلبة:

- بلونيس محمد

-هادف محمد

الأستاذ المشرف

- د دحو عبد الكريم

- لجنة المناقشة

د/ معسكري سمرة	أستاذ محاضر	رئيسا
د/ دحو عبد الكريم	أستاذ محاضر	مشرفا و مقررا
د/ ضالع دليلة	أستاذ محاضر	مناقشا

نوقشت و أجيزت علينا بتاريخ : .....

السنة الدراسية 2019/2018

كلمة شكر و تقدير

لابد لنا و نحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من و قف معنا و نعود

إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير

باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد...
وقبل أن نمضى تقدم اسمي آيات الشكر و الامتنان و التقدير و المحبة إلى الذين

حملوا أقدس رسالة في الحياة...

إلي الذين مهدوا لنا طريق العلم و المعرفة...

إلي كل أساتذتنا الأفاضل.....

واخص بالتقدير و الشكر:

الدكتور: دحو عبد الكريم

الذي نقول له بشراك قول رسول الله صلى الله عليه و سلم:
"أن الحوت في البحر ،

و الطير في السماء ،

ليصلون على معلم الناس الخير"
إلي من علمنا التفاؤل و المضي إلى الأمام،

إلى جميع زملاء الدفعة 2019/2018م

إهداء

إلى من غمرتني بحبها فأصبحت بحبها أحب كل الناس.

إلى من احترقت كي تضيء دربي وكان نورها قنديلا ينير طريقي.

إلى من تسهر الليالي لأجلي وتحلم لحلمي وتسبق دموع فرحها فرحي

أمي الحنونة

إلى من شد أزري ورفع قدري وأزال الهم عني

إلى الذي كان لي قوة وعونا وصاحب فضل ورعاية

إلى أغلى ما أملك في الوجود

أبي الغالي

إلى جميع إخوتي وفقهم الله لما يحبه و يرضاه

إلى باقي أفراد عائلتي كلا باسمه خاصة

إلى زوجتي و أبنائي حفظهم الله و رعاهم

إلى جميع أصدقائي و زملائي

إلى من أحبوني وأحببتهم، عرفوني ولم أعرفهم

بلونيس محمد

إهداء

لا يحق للكلمات أن تفترّ عن هبة لأحد في الوجود قبلكم،

لهم أياد علي سابغة أعد منها ولا أعددها:

من استنارت المدينة بنوره فتآلفت قلوب أهلها برحمة من الله تعالى، النبي الأمين وخاتم المرسلين.

مانحي اسمك في وزنه وشرفه، رحمك الله تعالى وطيب ثراك وأسكنك فسيح جناته ''أبي''.

عطر الجنة إن دقت برجلك على الأرض، حفظك الله وبارك في عمرك ''أمي''.

من أسمع فيهم نبض الفؤاد،، رمز الوفاء والعطاء إخوتي.

من سالت جهودهما عرقا وصبرا لنتم هذا العمل المتواضع

من قاسمني الدراسة وذكرياتها الجميلة:

إلى ورشة الأنبياء: منارات العلم وعلامات الهدى.

إلى من يطلب العلم النافع لينتفع وينفع

أهديه خالصا لوجه الله

هادف محمد

الـــفـــهـــرس

الفصل الأول: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

كلمة شكر
إهداء
مقدمة الفصل الأول.....01
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....02
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسط 02
أولا:صعوبة التعريف 02
ثانيا: معايير التعريف 03
ثالثا: بعض التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 05
المطلب الثاني: خصائص و أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 07
أولا: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 07
ثانيا: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 08
المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 10
المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوافع ظهورها و المشاكل التيي تعترضها و أساليب تقويتها.....12
المطلب الأول: دوافع ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 12
المطلب الثاني: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 14
المطلب الثالث:أساليب تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 15
أولا: تسطير مجموعة من الآليات و الهيئات لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ...15
ثانيا: تسهيلات التمويل الذاتي 15
ثالثا: توفير الخدمات الفنية و الاستشارية 15
رابعا: تبسيط إجراءات منح الإجازات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 16
خامسا: الإعفاءات المقدمة لهذه المؤسسات 16
خلاصة الفصل الأول 19

الفصل الثاني: الإستراتيجية الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لدعم التنمية في الجزائر

مقدمة الفصل الثاني 20
المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر واستراتجيات دعمها..21
المطلب الأول: نبذة تاريخية عن تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ...21
أولا: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفترة 1963-1988 21
ثانيا: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال المرحلة 1982-1988 22
ثالثا: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال المرحلة 1988 الى غاية يومنا هذا.. 23

المطلب الثاني: آليات و برامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر 26
أولا: إنشاء هيئات داعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....26
ثانيا: برامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....30
ثالثا: الاستفادة من الاتفاقيات المبرمة 31
المطلب الثالث: العوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر 33
أولا: العوائق الإجرائية (الإدارية و القانونية) 33
ثانيا: الائتمان 34
ثالثا: العوائق المتعلقة بالعقار 35
رابعا: التكنولوجيا 35
خامسا: غياب ثقافة مؤسسية 36
سادسا: عوائق مختلفة 36
المبحث الثاني:الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر 38
المطلب الأول: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي 38
أولا: دورها على الصعيد الاقتصادي 38
ثانيا: دورها على الصعيد الاجتماعي 41
المطلب الثاني : الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الصعيد البيئي و التكنولوجي 44
المطلب الثاني : الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الصعيد السياسي و الثقافي 46
أولا: الحد من التبعية الاقتصادية للدول الأجنبية 46
ثانيا: استغلال الطاقات الشبانية لدفع عجلة التنمية 46
ثالثا : المحافظة على التراث الثقافي 46
رابعا: العمل على توفير الأمن الغذائي و التقليل من فاتورة الاستيراد 46
خلاصة الفصل الثاني.....47

الفصل الثالث: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تخفيض البطالة

مقدمة الفصل الثالث 48
المبحث الأول: واقع البطالة و التشغيل في الجزائر 49
المطلب الأول: ماهية البطالة 49
أولا: تعريف البطالة 49
ثانيا: قياس البطالة 51
ثالثا: أنواع البطالة 52

المطلب الثاني: أثار البطالة.....56
أولا: الآثار الاقتصادية 56
ثانيا : الآثار الاجتماعية 57
ثالثا: الآثار السياسية 58
المطلب الثالث: تطور البطالة في الجزائر 59
أولا: البطالة في الجزائر قبل سنة 2000 59
ثانيا البطالة في الجزائر بعد سنة 2000 59
المبحث الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق مناصب عمل 61
المطلب الأول : العوامل المؤثرة على التوظيف في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة...61
المطلب الثاني: موانع التوظيف في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 64
المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في امتصاص البطالة 67
أولا : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل 67
ثانيا : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تخفيض البطالة 69
ثالثا : الإجراءات الجديدة لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر 71
خلاصة الفصل الثالث 74
قائمة المراجع 78

قائمة الجداول و الفصول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	معايير التمييز بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	06
1-2	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر (1991-2016)	25
1-3	معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1985-2000	59
2-3	معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2018	60
3-3	التشغيل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التشغيل الكلي للفترة 2001-2016	68
4-3	أهم القطاعات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب إحصائيات 2016	70

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	آليات تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	18
1-3	تركيبة السكان الإجمالية	51
2-3	معدل البطالة خلال الفترة 1985-2018	60

المقدمة

بالرغم من الأهمية البالغة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، إلا أن الكثير من الدول قد ركزت لسنوات عديدة من القرن الماضي على التخطيط المركزي على مستوى المشروع و دور الدولة كإطار عام، دون إعطاء الاهتمام المطلوب للدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ذلك، حيث كان جل الاهتمام منصبا على الاستثمارات العامة و الصناعات الكبرى و الثقيلة، غير أن المتغيرات الاقتصادية المعاصرة و خاصة في مجال انتهاج سياسة الخوصصة في غالبية دول العالم و ما أفرزته من آثار اجتماعية سلبية لا سيما في مجال التشغيل، استلزمت ضرورة التركيز على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بوصفها إحدى السبل الممكنة لمواجهة نمو قوة العمل بتوفير فرص الشغل المناسبة و بالتالي تخفيض معدلات البطالة.

و قد عرف الاقتصاد الجزائري في نهاية ثمانينيات القرن الماضي تحولات غيرت من مساره واتجهت به نحو تحرير قوى السوق و تفعيل آلياته، بعد أن كان مسيرا مركزيا، وانشغلت الجزائر بإعادة التوازنات المالية الداخلية و الخارجية بعد اختلالها، نتيجة التدهور الحاد في الإيرادات النفطية، فتخلت الدولة عن إستراتيجية تكثيف الاستثمار الصناعي الخاضع لسلطتها، أدواتها في ذلك كانت مجسدة في مؤسسات كبيرة عجزت في ظل واقع اقتصادي جديد من أن تواصل نشاطها، فأعيدت هيكلتها و منح لها الاستقلال المالي و عرضت للخوصصة، كما انسحب من النشاط الاقتصادي عدد منها، فسرح العمال و ارتفع مستوى حجم البطالة و تزايد بمعدلات كبيرة، و للتخفيف من تفشي هذه الظاهرة و محاولة التحكم فيها، لجأت السلطات العمومية لتنصيب أجهزة رسمية تهدف إلى إعداد برامج توظيف العمالة و تنشيط سوق العمل، كما شجعت الاستثمار في مجال إقامة مشاريع و مؤسسات صغيرة و متوسطة، بعد ما حققه هذا القطاع باقتصاديات دول كثيرة من خلال تحسين مؤشراتها الاقتصادية و التخفيف من حدة البطالة، باعتبار أن هذه المؤسسات تعتمد على طرق إنتاج تحتاج إلى اليد العاملة بكثافة، و بالتالي الزيادة في خلق فرص العمل بما يخفف من ظاهرة الفقر و يقلل من الآفات الاجتماعية، بالإضافة إلى انتشارها في حيز جغرافي أوسع من المؤسسات الكبيرة مما يقلص من الفجوات التنموية بين الحواضر و الأرياف، كما أنها تنمي

روح المبادرة و تعزز نمط العمل الحر الذي أصبح يميز تفكير العديد من الشباب، و في إطار هذا التحليل نطرح الإشكالية الرئيسية لهذا البحث من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

- ما دور مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة؟

و يتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي، تساؤلات فرعية تتمثل في الآتي:

- ما هو واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر؟
- ما هي الخصائص التي تميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تجعل منها أداة أكثر فاعلية في التقليص من ظاهرة البطالة؟
- ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير مناصب عمل؟
- كيف تفسر ظاهرة البطالة، و ما هي الآثار التي تترتب عنها؟

للإجابة على الأسئلة السابقة يتم الاعتماد على الفرضية الرئيسية التالية:

" للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دور فعال في الحد من ظاهرة البطالة "

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يتعرض لأحد أهم المواضيع الاقتصادية و الاجتماعية المطروحة على الساحة العالمية، ألا و هي مشكلة البطالة و إبراز قدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على استحداث مناصب عمل، خاصة و أن هذا النوع من المؤسسات بدأ يعرف اهتماما ملحوظا بالجزائر، و ذلك على غرار عدة دول أثبتت فيها تلك المؤسسات فعاليتها بمجال التوظيف.

و قصد تناول هذا الموضوع بالدراسة و التحليل، و نظرا لطبيعة هذا البحث، سنعتمد على المنهج الوصفي خاصة عند التطرق للمفاهيم الأساسية لتعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، خصائصها و أهميتها،و كذلك ظاهرة البطالة بأهم أنواعها، أبعادها و كذا النظريات المفسرة لها، أما المنهج التحليلي فسنستعمله في تحليل ظاهرة البطالة في الجزائر و كذا في تحليل و تفسير البيانات والمعلومات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي سيتم جمعها للتوصل إلى جملة من النتائج، هذا بالاعتماد على أسلوب الاستنتاج في المعالجة، و باستعمال أدوات الوصف الإحصائي و بعض المؤشرات الإحصائية، و كذا القوانين و التشريعات، المتعلقة بالمجال الاقتصادي.

و من أجل الوصول إلى الإجابة عن الإشكالية المطروحة، سيتم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، حيث سنتناول في الفصل الأول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعريفها و خصائصها و أهميتها كما تم التطرق إلى دوافع ظهورها و المشاكل التي تعترضها و أساليب تطويرها

أما الفصل الثاني تم التطرق إلى الإستراتيجية الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و دعمها من خلال إعطاء نبذة تاريخية عن تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و آليات و برامج دعمها و العوائق التي تواجهها كما تم التطرق للدور التنموي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

أما الفصل الثالث تم تحليل ظاهرة البطالة بتسليط الضوء على المفاهيم الأساسية و العامة للشغل و البطالة و مختلف الأشكال التي تأخذها هذه الأخيرة و كذا أسباب البطالة و كيفية علاجها ، كما تم التطرق الى دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق مناصب عمل و مساهمتها في محاربة البطالة .

و نختم بحثنا بخلاصة عامة تضم أهم النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال الفصول السابقة ،ثم نقدم بعض الاقتراحات التي يكمن أخذها بعين الاعتبار من أجل تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذي سينعكس إيجابا على توفير مناصب عمل أكبر.

الفصل الأول

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

مقدمة الفصل الأول:

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة القاعدة الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وهذا ما أدى إلى زيادة اهتمام الحكومات و الباحثين بها يوما بعد يوم وذلك للدور المحوري الذي تلعبه في الاقتصاديات العالمية المتقدمة منها و النامية، حيث أصبح الاقتصاد العالمي يعتمد و بشكل كبير على هذه المؤسسات في تحقيق التنمية على مستوى جميع المجالات و الأصعدة سواء كانت محلية أو إقليمية أو على المستوى العالمي و لقد استطاعت هذه المؤسسات أن تبرهن على قوة الدور الذي تلعبه بالرغم من المشاكل و المعوقات التي تعرقل نشاطها و مسيرتها نحو التطور في ظل التحديات التي تقف أمامها، و ذلك من خلال الخصائص التي تتميز بها و التي أهلتها لكي تحتل مكانة هامة في اقتصاديات الدول

ومن أجل أخذ نظرةٍ على موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المبحثين التاليين :

- المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- المبحث الثاني: دوافع ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تعترضها و أساليب تطويرها

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن محاولة تحديد مفهومٍ أو تعريفٍ واضح وشاملٍ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نظرنا خطوة رئيسية في طريق معالجتنا لهذا الموضوع الحيوي؛ ذلك لما تمثله من أهميةٍ بالغة في محاولة توضيح وتحديد المعالم والمحددات التي يُأخذ بها في تصنيف وتحديد طبيعة نشاط هذا النوع من المؤسسات في المحيط الاقتصادي.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن ما يواجه الباحثين في موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو عدم وجود تعريف يحضى بإجماعٍ من قبل المهتمين بهذا القطاع.

أولاً- صعوبة التعريف: وتتمثل في:

1- اختلاف درجات النمو: إن التفاوت في درجة النمو يقسم العالم إلى مجموعاتٍ متباينة، أهمها البلدان المتقدمة الصناعية والبلدان النامية، وينعكس هذا التفاوت على مستوى تطور التكنولوجيا المستعملة في كل دولة، وأيضاً في وزن الهياكل الاقتصادية، ويُترجم ذلك في اختلاف النظرة إلى هذه المؤسسات والهياكل من بلدٍ إلى آخر؛ فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في اليابان أو في الولايات المتحدة الأمريكية يمكن اعتبارها متوسطة أو كبيرة في الجزائر أو المغرب، فانطلاقاً من هذه النظرة نصل إلى أن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من بلدٍ إلى آخر؛ الأمر الذي يفسر غياب تعريفٍ موحد صالح في جميع الدول[1].

2- اختلاف النشاط الاقتصادي: أمام اختلاف النشاط الاقتصادي وتنوعه يختلف التنظيم الداخلي والهيكلة المالية للمؤسسات الاقتصادية؛ فهناك مثلاً مؤسساتٌ صناعية تحتاج في عملية إنتاج السلع والخدمات إلى استثماراتٍ ضخمة، وطاقات مالية وعمالة كبيرة، وطاقة عمالية محدودة لا تتعدى عدد أصابع اليد، مع هيكل تنظيمي وتسييري بسيط جداً[2].

(1) لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 4.

(2) عبد الكريم الطيف، واقع وآفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإصلاحات: حالة الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص 12

ثانياً- معايير التعريف:

إن تعريف هذا النوع من المؤسسات يستند إلى جملةٍ من المعايير والمؤشرات الكمية والنوعية المحددة للحجم، يسمح استعمالها بوضع حدودٍ فاصلة بين مختلف المؤسسات.

ويمكن تقسيم هذه المعايير إلى مجموعتين:

1- المعايير الكمية:

تعتبر المعايير الكمية ذات صبغة محلية؛ لأنها توضع في ضوء ظروف كل دولةٍ على حدى، وهي تهتم بتصنيف المؤسسات اعتماداً على مجموعةٍ من السمات الكمية التي تبرر الفروق بين الأحجام المختلفة، مثل حجم العمالة، وقيمة الأصول، وحجم المبيعات، وحجم الاستهلاك السنوي،...الخ[1].

وفيما يلي تفصيلٌ لبعضٍ منها:

أ- **معيار عدد العمال:** يعتبر عدد العمال بالمؤسسة أحد معايير التفرقة بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة الحجم، ويعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير شيوعاً في الاستخدام؛ نظراً للسهولة التي تكتنف عملية قياس الحجم بواسطته، خاصة عند المقارنة على المستوى الدولي[2]

ب- غير أن هذا المعيار تعرض إلى العديد من الانتقادات من أهمها: أن عدد العمال ليس الركيزة الوحيدة في العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى وجود متغيراتٍ اقتصادية ذات أثرٍ كبير على حجم المؤسسة، كما أنه لا يعكس الحجم الحقيقي لها[3]

---

(1) كمال عايشي، "واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المغاربية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية "، بحوث ومناقشات الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاديات المغاربية التي نظمتها جامعة فرحات عباس- سطيف- والبنك الإسلامي للتنمية أيام 24-27 ربيع الأول 1424هـ الموافق لـ 25-28 ماي 2003م، ص 2.

(2) سعد عبد الرسول محمد، الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998، ص 15.

(3) فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص 49.

ب- معيار رأس المال: يستخدم معيار رأس المال في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عددٍ من الدول، خاصة الدول النامية. ويعاني هذا المعيار من بعض جوانب القصور، كاختلاف العملات، وأسعار الصرف، ومفهوم رأس المال المستخدم. ويتطلب الاعتماد على هذا المعيار إدخال تعديلاتٍ مستمرة تتواكب مع التغيير المستمر في قيمة النقود والتضخم في الأسعار؛ لذلك يفضل عدم الاعتماد على هذا المعيار بمفرده

ج- معيار التكنولوجيا أو أسلوب الإنتاج: وهو عادة ما يقترن بمعيار عدد العمال؛ وقد يرجع ذلك إلى اعتبار أن حجم المؤسسة هو المحصلة النهائية لتفاعل كل من عنصري العمل والآلات المستخدمة فيه؛ فكلما كانت هذه المحصلة صغيرة مقارنة بمثيلاتها كانت المؤسسة صغيرة. (1)

د- معيار درجة الانتشار: بالنسبة لمعيار درجة الانتشار فإن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تنتشر في جميع أنحاء القطر، لأن صغر حجم المؤسسة بالإضافة إلى محدودية النشاط والعمالة يساعد على ممارسة هذا النشاط في أي مكان، لهذا نرى أن معيار تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتوقف بدرجة كبيرة على درجة الانتشار.(2)

2- المعايير النوعية:

تهتم المعايير النوعية بتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استنادا إلى عناصر التشغيل الرئيسية، وبالتالي فهي معايير تعتمد على الفروق الوظيفية، والمتمثلة في نمط الإدارة والملكية ورأس المال...إلخ ويمكن ذكر بعضها وهي:

أ- المسؤولية: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوجود رجلٍ واحد في الإدارة؛ إذ غالبا ما يضطلع مدير المؤسسة أو صاحب العمل، وربما عددٌ قليل من مساعديه يتولى كافة المهام والوظائف الإدارية الخاصة بالإنتاج، والتمويل، والمشتريات، وشؤون العاملين والمبيعات، هذا ما قد يؤدي إلى الحد من النشاط، خاصة إذا كان المسئول تنقصه الخبرة (3)

---

(1) سعد عبد الرسول محمد مرجع سابق ص 17

(2) فتحي السيد عبده أبو سيد احمد، مرجع سابق، ص 51.

(3) كمال عايشي مرجع سابق. ص50

ب- السوق: يمكن تحديد حجم المؤسسة بالاعتماد على وزنها وأهميتها داخل السوق، حيث تمثل هذه الأهمية في علاقة الوحدة الإنتاجية بالسوق، وبنوع المنتجات المعروضة، ونطاق السوق، إذ نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بضيق وصغر حجم السوق الذي يتم التعامل فيه.(1)

ج- طبيعة الصناعة: يتوقف حجم المؤسسة على مدى استخدام الآلات في الإنتاج؛ فالصناعات الكبيرة كالصناعة الثقيلة والتعدينية والكهربائية تشغل وحداتٍ كبيرة من رأس المال ووحداتٍ قليلة من العمال، بينما الصناعات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى وحداتٍ كبيرة من العمل وأخرى صغيرة من رأس المال. (2)

ثالثاً- بعض التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تختلف الآراء حول وجود تعريفٍ دقيق وشاملٍ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يختلف التعريف بين دولةٍ وأخرى باختلاف إمكانياتها وقدراتها الاقتصادية، ومراحل نموها، والمستوى التقني فيها، وفيما يلي نورد بعض التعاريف كالتالي:

- **الولايات المتحدة الأمريكية:** تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية بأنها المؤسسة التي يعمل بها 250 عامل، ويمكن أن يصل العدد إلى 1500 عامل، ولا تزيد قيمة الأموال المستثمرة فيها عن تسعة ملايين دولار.(3)
- **اليابان:** في اليابان تعتبر المؤسسة صغيرة أو متوسطة إذا قل عدد العاملين عن 300 عامل ورأس المال قدره 280 ألف دولار.(4)
- **إنجلترا:** تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنجلترا على أنها مؤسسة يعمل بها 200 عامل، ولا تزيد الأموال المستثمرة فيها عن مليون دولار.(5)

---

(1) عبد الكريم الطيف، مرجع سابق، ص 5.

(2) فايزة بن شوشة، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل، مذكرة ليسانس غير منشورة، المركز الجامعي بالمدية، 2003، ص 22.

(3) فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، مرجع سابق، ص 54.

(4) محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب المستقبل، مصر، 1992، ص 219.

(5) فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، مرجع سابق، ص 55.

- **ألمانيا:** تعرف ألمانيا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها كل منشأة تمارس نشاطاً اقتصادياً، ويقل عدد العمال فيها عن 200 عامل.(1)
- **مصر:** عرف بنك التنمية الصناعية في مصر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك المؤسسات التي لا يزيد رأس المال الثابت للمستثمر فيها عن 350 ألف جنيه، وارتفع هذا الحد إلى 420 ألف جنيه عام 1983، وإلى نصف مليون جنيه عام 1984. (2)
- **الجزائر:** حسب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الصادر في ديسمبر 2001، المادة 04، تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات، تشغل من 1 إلى 250 شخص، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار، وتستوفي معايير الاستقلالية .(3)

الجدول رقم (1-1): معايير التمييز بين المؤسسات في الجزائر

المعايير / المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي (مليون دينار)	حجم الحصيلة السنوية (مليون دينار
مؤسسة مصغرة	9 - 1	20	10
مؤسسة صغيرة	49 - 10	200	100
مؤسسة متوسطة	250 - 50	200 إلى 2 مليار	500 -100

المصدر: إسماعيل بوخاوة وعبد القادر عطوي، " التجربة التنموية في الجزائر وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، بحوث ومناقشات الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المغاربية التي نظمتها جامعة فرحات عباس- سطيف أيام 25- 28 ماي 2003 م، ص 16.

(1) سمير علام، إدارة المشروعات الصناعية، كلية التجارة: جامعة القاهرة، القاهرة، ص 6.

(2) سعد عبد الرسول محمد، مرجع سابق، ص 302.

(3) إسماعيل بوخاوة وعبد القادر عطوي، " التجربة التنموية في الجزائر وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، بحوث ومناقشات الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المغاربية التي نظمتها جامعة فرحات عباس- سطيف أيام 25- 28 ماي 2003 م، ص 16

المطلب الثاني: خصائص و أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :و لقد تطرقنا فيه إلى ما يلي

أولا ـ خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (1)

حتى وإن اختلفت الآراء حول المعايير المستخدمة في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه ثمة اتفاقٌ على أهميتها في اقتصاديات الدول؛ لما تتميز به من خصائص، نذكر منها:

1- تنتمي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى القطاع الخاص، ولا تحتاج إلى رأسمال كبير، وتحتاج إلى آلات ومعدات رأسمالية بسيطة، وتعتمد أساساً على خاماتٍ ومستلزماتٍ محلية الإنتاج.

2- بساطة التكنولوجيا المستخدمة فالتقنيات المستخدمة في هذه المؤسسة بسيطة، وتكلفتها بالنقد الأجنبي منخفضة، بالمقارنة مع التقنيات المتطورة التي تحتاجها المؤسسات الكبيرة.

3- تتميز الإدارة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة والقدرة على التكيف مع ظروف العمل المتغيرة، إضافة إلى الطابع غير الرسمي في التعامل، سواء مع العملاء أو العاملين.

4- سهولة وحرية الدخول والخروج من السوق، لنقص نسبة الأصول الثابتة إلى الأصول الكلية في أغلب الأحيان، وزيادة نسبة رأس المال إلى مجموع الخصوم وحقوق أصحاب المشروع.

5- وجود حوافز على العمل، والابتكار، والتجديد، والتضحية، والرغبة في تحقيق اسمٍ تجاري وشهرة وأرباح، وتحمل المخاطرة.

6- انخفاض احتياجاتها من الطاقة، والبنية الأساسية، بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة

7- وجود علاقاتٍ ضيقة بين الإدارة والعمال والزبائن ونقص المفاوضات في البيع والشراء

8- حرية اختيار النشاط الذي يكتشف القدرات الذاتية، وينمي الإبداعات

(1) إسماعيل بوخاوة وعبد القادر عطوي مرجع سابق ص 24

9- المعرفة التفصيلية بالعملاء وظروفهم: فسوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدود نسبياً، والمعرفة الشخصية بالعملاء تجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم واحتياجاتها التفصيلية، وتحليل هذه الاحتياجات ودراسة اتجاهات تطورها في المستقبل.

10- مركز التدريب الذاتي: إن طابع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجعلها مركزاً ذاتياً للتدريب والتكوين لمالكها والعاملين فيها؛ وذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار، وتحملهم للمستويات التقنية والمالية، وهذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات والمعرفة.[1]

مما سبق يمكن معرفة الفرق بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ فالأولى تتميز بعدد عمالٍ ضخم، وتتطلب رؤوس أموالٍ كبيرة، وآلاتٍ ذات تكنولوجيا مرتفعة ومتقدمة؛ في حين أن الثانية مقدار عمالها صغير، ولا تحتاج إلى رؤوس أموالٍ ضخمة، وآلاتها ذات تكنولوجيا بسيطة أو متوسطة؛ لذا يفضل في الوقت الحالي، خاصة الدول النامية، الاتجاه إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا : أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هناك عدة أشكال لهذه المؤسسات نتيجة لاختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها:

1- حسب توجهها: هناك عدة أشكال حسب هذا التصنيف:

أ- **المؤسسات العائلية:** تنشأ بمساهمة أفراد العائلة ومكان تواجدها هو المنزل وعمالها هم أفراد العائلة، تنتج منتوجات تقليدية وبكميات محدودة.

ب- **المؤسسات التقليدية:** تتميز بكونها تلجأ إلى الاستعانة بالعامل الأجير واعتمادها على اليد العاملة البسيطة، وتتميز أيضا باستقلال مكان العمل عن المنزل. [2]

(1) محمد كمال خليل الحمزاوي، مرجع سابق، ص 395.

(2) بوشارب ناريمان " سبل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – حالة بسكرة- 2001/2004 مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر – كلية العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر – بسكرة 2014/2013 ص 24.

ج- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة وشبه المتطورة:** نلمح فيها اختلافا عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأخرى وذلك من ناحية التنظيم العملي واستخدام رأسمال ثابت، ومن ناحية المنتوجات التي يتم صنعها وبطريقة منتظمة.

2- على أساس تنظيم العمل: يمكن التمييز بين نوعين:

أ- **المؤسسات المصنعة:** تشمل كل المصانع الصغيرة والمتوسطة، تتميز بتقسيم العمل وتعقيد العمليات الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في التسيير واتساع أسواقها وطبيعة السلع المنتجة.

ب- **المؤسسات الغير مصنعة:** هي مزيج بين النظام العائلي والنظام الحرفي حيث يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل في تنظيم العمل، أما الإنتاج الحرفي فيصنع بموجبه سلع أو منتجات حسب احتياجات الزبائن. [1]

3- **حسب طبيعة المنتوجات:** تصنف إلى:

أ- **مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية:** يتمثل نشاطها في تصنيع المنتوجات الغذائية وتحويل المنتجات الفلاحية ومنتوجات الجلود للأحذية والنسيج والورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.

ب- **مؤسسات إنتاج السلع الوسطية**: يشمل المؤسسات المختصة في التمويل العادي للصناعات الميكانيكية والكهربائية، الصناعات الكيماوية والبلاستيكية.

ج- **مؤسسات إنتاج الاستهلاك**: تعتمد بصفة عامة على تكنولوجيات معقدة وكثافة رأسمال. [2]

---

(1) بوشارب ناريمان ، مرجع سابق، ص 24.ص25

(2) محمد كمال خليل الحمزاوي، مرجع سابق، ص 396.

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية كبيرة؛ باعتبار أنها تعد منفذاً جديداً لاستغلال الموارد والخامات المحلية؛ نظراً لارتباط أغلبها بذلك، ومن ثم فهي تضيف موارد للبلد، من خلال عمليات سد الحاجات المحلية، والعزوف عن استيراد السلع المثيلة، والمساهمة الفعالة في عمليات التصدير للسلع التي لها ميزة نسبية، وتتجلى هذه الأهمية في:

- تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عاملاً هاماً في برامج مقاومة البطالة عندما تزداد حدتها؛ نتيجة الإدخال السريع للآلية في قطاعاتٍ معينة من الاقتصاد القومي[1].
- تنخفض تكلفة فرصة العمل بها، مقارنة بالمؤسسات الكبيرة؛ حيث أشارت إحدى الدراسات أن تكلفة فرصة عمل واحدة في مؤسسةٍ كبيرة يمكن أن توفر ثلاث فرصٍ في المؤسسة الصغيرة.[2]
- المساهمة في تنمية الاقتصادية من خلال تشابك العمليات الصناعية.[3]
- في قطاع الصناعة المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة تتعاون فيما بينها؛ فالمؤسسات الصغيرة لا تقوم فقط بإنتاج معظم الأجزاء التكوينية التي تغذي خطوط التجميع الكبيرة، وإنتاج التشكيلة الواسعة من التجهيزات الصناعية, بل تستخدم بشكلٍ واسع أيضاً كثيراً من منتجات المؤسسات الكبرى.[4]
- تنمية الصادرات: قد يبدو للوهلة الأولى أن حديثنا يبتعد قليلاً عن الواقع، فكيف للمؤسسات الصغيرة أن تعمل على تنمية الصادرات بإمكانياتها المحدودة وقلة رأسمالها؟ إن ذلك يتحقق بقيامها بالإنتاج المباشر أو غير المباشر, وذلك من

(1) فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، مرجع سابق، ص 61.

(2) هالة محمد لبيب عنبه، مرجع سابق، ص 26.

(3) حسين بن ناجي، " مزايا الاستثمار في المشروعات الصغيرة وآفاق تطويرها في الجزائر"، بحوث ومناقشات الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المغاربية التي نظمتها جامعة فرحات عباس- سطيف - والبنك الإسلامي للتنمية أيام 24-27 ربيع الأول 1425 هـ الموافق لـ 25-28 ماي 2003م، ص 3.

(4) عبد الغفور عبد السلام وآخرون إدارة المشروعات الصغيرة دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان،ط 1, 2001 ص10

خلال قيامها بدور المشاريع المغذية للمؤسسات الكبيرة, مما يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج، والقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.[1]

وإذا تأملنا الأرقام والمعطيات المتعلقة بتلك المؤسسات في بعض الاقتصاديات المتقدمة، تتبين الأهمية الإستراتيجية لهذه المنظومة من المؤسسات في تحقيق التقدم الاقتصادي؛ وهذه ميزة مرتبطة بالاقتصاد الرأسمالي منذ عهدٍ بعيد، فمثلاً يبلغ عدد هذه المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوربية واليابان نسبة 99% من مجموع المؤسسات.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية وهي البلد الذي يقود الاقتصاد العالمي، أشارت الإحصائيات إلى أنها تتوفر على حوالي 22 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وتوظف حوالي نصف القوة العاملة، و37% منها تقوم بعملية التصدير؛ وفي الاتحاد الأوروبي تجاوزت 18 مليون مؤسسة، بما فيها المؤسسات الفردية والمصغرة' بينما يصل عددها في الجزائر في أواخر 2002 حوالي 189ألف مؤسسة، تستوعب حوالي 634 ألف عامل.[2]

(1) حسين بن ناجي, مرجع سابق, ص 2.

(2) وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، محاضرة بكلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003، نقلاً من موقع جامعة الجزائر على شبكة الانترنت

المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, دوافع ظهورها والمشاكل التي تعترضها وأساليب تطويرها

تتعدد الدوافع المحفزة على الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني، وتتبع هذه الدوافع أساساً من الأدوار التي تحدثها هذه المؤسسات في العديد من مجالات التنمية، غير أن هذه المؤسسات تعترضها عدة مشاكل، والتي أثرت على مردوديتها؛ لذا كان لابد من إيجاد مجموعةٍ من الأساليب للقضاء على هذه المشاكل وتطوير هذا القطاع.

المطلب الأول: دوافع ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان مبنياً على مجموعةٍ من الدوافع والتي تتمثل في:

أولاً ـ دافع اقتصادي: يتمثل في:

- النهوض بالاقتصاد الوطني, وهذا بالتركيز على الصناعات الخفيفة، وقطاع الخدمات والمهن الحرة؛ لأن فرص التوظيف فيها قد تكون أكبر بالمقارنة بغيرها, وبالنسبة إلى رأس المال فضآلته النسبية تسهل عملية تمويلها عكس الصناعات الكبيرة.
- عدم التوازن في الاقتصاد الداخلي نتيجة التركيز على الصناعات الكبيرة المنتجة، وتوجيه إنتاجها نحو التصدير إلى الخارج.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي نوعاً ما من المنتجات والصناعات الصغيرة، بإتاحة الفرصة للكفاءات والإمكانيات البشرية المتاحة محلياً. (1)

ثانياً ـ دافع مالي: يتمثل في:

- إنشاء المؤسسات الصغيرة لا يثقل كاهل الخزينة العمومية؛ لأنها لا تتطلب ميزانية ضخمة, كما أن التقنيات المستخدمة فيها بسيطة؛ فتنخفض الحاجة إلى مستوى عالٍ من المهارة، ومن ثم لا تحتاج إلى تدريبٍ راقٍ, لذلك تتمتع هذه المؤسسات بدرجةٍ عالية من المرونة في حركات دخول وخروج عنصر العمل, وهذا ما يوفر على المؤسسة أموالاً كبيرة. (2)

(1) محمد كمال خليل الحمزاوي، مرجع سابق، ص 395

(2) هالة محمد لبيب عنبه، مرجع سابق، ص 27.

- كبر ربحية هذه المؤسسات إذ أن ما تحققه من أرباح يفوق ما تتطلبه من أموال وتكاليف فقد ثبت أن الصناعات الصغيرة في البلدان النامية بتقنياتها البسيطة، كانت في بعض الحالات أعلى إنتاجية من الصناعات الكبيرة ذات التقنيات الحديثة المرهقة لميزانية الدولة.

ثالثاً ـ دافع سياسي:

لا يوجد هدفٌ سياسي محدد تريد الدولة تحقيقه، لكن يشار إلى أنها تريد الدخول في سياسةٍ جديدة تختلف عن السابق تحقق البقاء والاستمراريـة، وهذا لترابط السياسة بالاقتصاد.[1]

رابعاً ـ دافع اجتماعي:

يعتبر هذا الدافع من أهم الدوافع لظهور المؤسسة الصغيرة، وهو يتلخص فيما يلي:

- تدهور الوضعية الاجتماعية نتيجة تفشي ظاهرة البطالة، وتفاقم الأزمات الاجتماعية؛ نظراً لتسريح عدد كبير من العمال.
- تضخم حجم العمالة في بعض القطاعات الحديثة، وخاصة أجهزة الدولة، وغيرها من القطاعات الخدمية، وتزايد الأعمال الطفيلية في القطاعات غير المنظمة.
- النزوح المستمر لقوى العمل داخلياً وخارجياً.

كل هذه الدوافع وغيرها أدت بالحكومة إلى التفكير في إيجاد صيغ وبرامج وآليات لتنظيم النشاطات الاقتصادية؛ حتى يتسنى مراقبتها ودعمها، والقضاء على النشاطات غير المشروعة، على رأسها ظاهرة التهريب، والتهرب الضريبي والجمركي، إضافة إلى إيجاد مناخ يساعد الشباب الراغب في العمل، خاصة الإطارات منهم، في بلورة أفكارهم، وإبراز كفاءاتهم، في إنشاء وتسيير ومتابعة مؤسساتهم وهذا ما دعم الاتجاه لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. [2]

---

(1) محمد كمال خليل الحمزاوي, مرجع سابق, ص 396.

(2) منال طلعت محمود, التنمية والمجتمع, المكتب الجامعي الحديث, الإسكندرية, 2001, ص 307.

المطلب الثاني: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف البلدان الكثير من المشكلات والمعوقات التي تحد من قدرتها على الحركة، والتي تعوق نموها وتطورها وارتقاءها في جميع بلدان العالم تقريباً وهي:

- عدم وجود تعريفٍ محدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسبب في الكثير من المشاكل لدى الأجهزة والوزارات التي تعنى بشؤونها، ويشكل هذا عقبة أمام تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ لذلك يجب توفر جهاز حكومي يختص بكل ما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .[1]
- صعوبة الحصول على تراخيص لتشغيل المؤسسة الصغيرة لاشتراطاتٍ صحية وأمنية معينة، وترتبط عملية توزيع الخامات بحصول المؤسسات الصغيرة على تراخيص التشغيل التي يستغرق الحصول عليها وقتاً طويلاً نسبياً، بين معاينة الإسكان، ومعاينة الصحة، والأمن الصناعي، واستبقاء الملاحظات التي تسفر عنها هذه المعاينات؛ ويجد أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في تغطية هذه المتطلبات الأمنية، ومنها ضيق مساحات الورش والمؤسسات الصغيرة، وتكاليف واحتياجات الأمن الصناعي.[2]
- الافتقار إلى الخبرة التنظيمية التي تمكن أصحابها من مواجهة مشاكلهم، أو تساعدهم على التوسع في أعمالهم, وعادة فإن أفق صاحب المؤسسة الصغيرة لا يمتد لأكثر من شؤون حرفته أو صناعته؛ لذلك فإن أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد لا يدرُّون شيئاً على الإطلاق، بالنسبة للتسيير والإدارة الناجحة لمؤسساتهم أو اتجاهات الأسعار .[3]

---

(1) سعد عبد الرسول محمد, مرجع سابق, ص 103.

(2) محمد كمال خليل الحمزاوي, مرجع سابق, ص 396.

(3) منال طلعت محمود, مرجع سابق ص 307.

- العقبات البشرية وتتمثل في اليد العاملة المدربة حيث يفضل الأفراد المهرة العمل لدى المؤسسات الكبيرة حيث الأجور أعلى والمزايا أفضل، ومن ثم تضطر المؤسسات الصغيرة إلى توظيف عمال غير مهرة وتدريبهم أثناء العمل
- صعوبة تقسيم الأعمال على أساس التخصص التنظيمي بسبب ضيق نطاق العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.(1)
- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سبيل حصولها على الخامات المحلية تمييزاً حكومياً لصالح المؤسسات الكبيرة، كما تحصل في أحيانٍ أخرى على خدماتٍ محلية منخفضة الجودة ورديئة النوع مما يؤثر على جودة الإنتاج، وعلى قدرتها التنافسية بالنسبة للمنتجات المماثلة.(2)
- عدم مقدرة معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول على القروض التمويلية اللازمة بسبب عدم ملائمة شروط الإقراض الحالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإحجام الكثير من البنوك التجارية ومؤسسات التمويل وعدم تمكنها من تعديل معايير الائتمان المعمول بها، وكذلك عدم مقدرة هذه المؤسسات في بعض الأحيان على توفير الضمان اللازم للاقتراض من البنوك.
- عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مسايرة التغيرات في اتجاهات السوق؛ مما يعرضها لخسائر مفاجئة نتيجة لحدوث تطوراتٍ مريعة وغير متوقعة في السوق. (3)

المطلب الثالث: أساليب تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن التغلب على الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والحفاظ على بقائها ونجاحها وتطويرها يتحقق من خلال توفير السبل المتاحة لدعم هذا القطاع، وفهم متطلباته، والوقوف على الصعوبات التي تعترضه، والعمل على معالجتها وتفاديها،

(1) فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد, مرجع سابق, ص 96.
(2) نفس المرجع السابق, ص 98.
(3) كمال عايشي, مرجع سابق، ص 7.

و تهيئة المناخ التشريعي والقانوني المناسب والتمويل اللازم, بوضع استراتيجياتٍ واضحة ومحددة لتنمية الاقتصاد الوطني، من خلال وضع نظام الأولويات لاختيار المشاريع الصناعية، وتحديد دور القطاع الحكومي والقطاع الخاص في تنفيذ الخطة.[1]

وعموماً فإن التشجيع على تأسيس هذه المؤسسات يتحقق من خلال سبل وآليات الدعم التالية:

أولاً- تسطير مجموعةٍ من الآليات والهيئات لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من بين هذه الهيئات حاضنات الأعمال التي تعمل على دعم المهارات والإبداعات لدى أصحاب المشاريع الجديدة، من خلال توفير بيئة عملٍ مناسبة، خلال السنوات الأولى من عمر المشروع؛ وتهدف من وراء هذا تحقيق مبدأ التنمية الاجتماعية من خلال التنمية الاقتصادية لأفراد المجتمع وتحويل البطالة إلى قوةٍ اقتصادية قادرة على العطاء.

بالإضافة إلى حاضنات الأعمال نجد مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ومساهمتها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتقديم المساعدة لها في مجال التمويل، والقيام بحلقاتٍ دراسية وندواتٍ و ورشات عمل، بالتعامل مع استشاريين وموردين من هذه المؤسسات. هذا بالإضافة إلى مجموعةٍ من الآليات والبرامج الأخرى.[2]

ثانياً- تسهيلات التمويل الذاتي:

يعد الدعم المالي من أهم المعوقات الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة وجعلها تخرج إلى حيز النور بتوفير مجموعةٍ من التسهيلات الائتمانية والحوافز المالية، من خلال منح القروض بفوائد وشروط ميسرة، وتساعد المؤسسات على مواجهة المشكلات أثناء فترة التشغيل والإنتاج.[3]

ثالثاً- توفير الخدمات الفنية والاستشارية:

إلى جانب تقديم الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة فهي تحتاج إلى تقديم خدماتٍ استشارية متخصصة في مجال المال والأعمال خاصة بالنسبة للمؤسسات التي تكون في بداية

(1) نوال عبد الحميد الفخري, "المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة: آليات نجاحها وتطويرها"، جريدة الحدث الاقتصادي، يومية عراقية، العدد 591, الأربعاء 1 فيفري 2006، ص 13.

(2)) كمال عايشي, مرجع سابق، ص 7.

(3) فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد, مرجع سابق, ص

نشأتها بغرض تحسين أدائها وتعزيز قدراتها التنافسية وتمكينها من تجاوز السلبيات والصعوبات التي تعترضها وتشمل هذه الخدمات عمليات تقييم السوق والتسعير وأساسيات المحاسبة والإدارة المالية وترشيد المستثمرين للفرص الاستثمارية.[1]

رابعاً- تبسيط إجراءات منح الإجازات للمؤسسات الصغيرة:

ويتحقق ذلك عن طريق تبسيط الإجراءات وإزالة العقبات وسلسلة المراجع الروتينية اختصارا للوقت وتخفيض التكاليف المالية اللازمة لتأسيسها.[2]

خامساً- الإعفاءات المقدمة لهذه المؤسسات:

خاصة في السنوات الأولى من منح الإجازة من الرسوم الجمركية وجميع الرسوم الأخرى من أجل منحها القدرة على تنمية قدراتها المالية والاهتمام بالجانب التسويقي ودعمه؛ حيث يتطلب الأمر تنمية القدرات التسويقية والإلمام بالسوق ومعرفة آلياته، وإقامة الحملات الترويجية للمنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية.[3]

(1) كمال عايشي, مرجع سابق، ص 7.

(2) نوال عبد الحميد الفخري, مرجع سابق ص13.

(3) فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد, مرجع سابق, ص 96

وهكذا يمكن القول بأن هذا القطاع يعد مجالا خصبا كلما وفرت له الظروف المواتية لذلك.

ولمزيد من التوضيح نورد الشكل التالي:

شكل رقم (1-1): آليات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

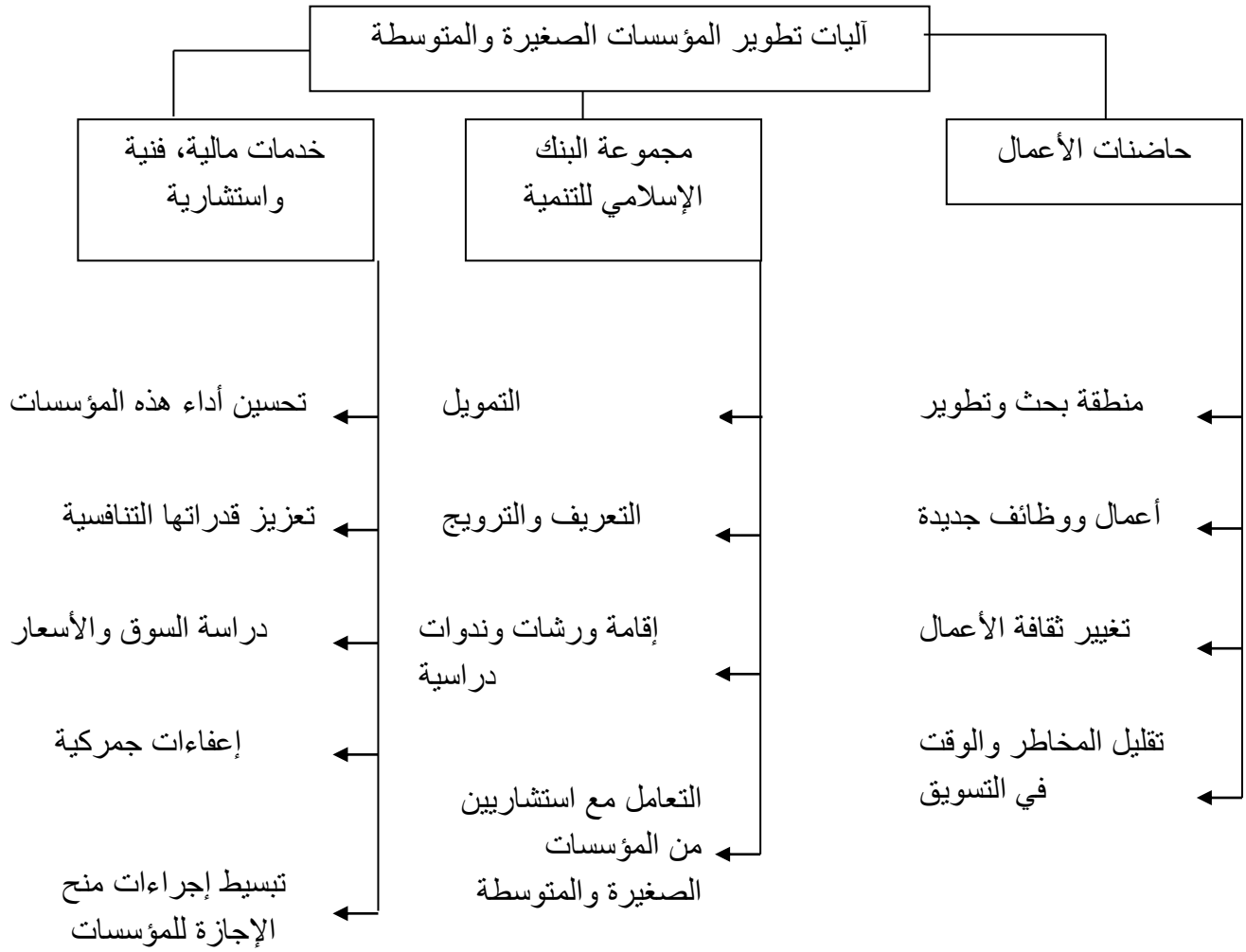

المصدر: الشكل من إعداد الطالبان عتماداً على:

1- نوال عبد الحميد الفخري, "المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة: آليات نجاحها وتطويرها"، جريدة الحدث الاقتصادي، يومية عراقية، العدد 591, الأربعاء 1 فيفري 2006، ص 13.

2- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، بحوث ومناقشات الدورة التدريبية الخاصة بدور الحاضنات التكنولوجية في تنمية الصناعات التي نظمتها المنظمة بالقاهرة، أيام 4-8 أوت 2004.

خلاصة الفصل الأول:

لقد تفطنت الكثير من الدول إلى قدرة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الرفع من المستوى الاقتصادي والاجتماعي إذ حضي هذا القطاع بأولوية ضمن برامج واستراتيجيات التنمية لهذه الدول.

ويعتبر الوقوف على مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورة ملحة أمام كل باحث في هذا المجال، لأن التمكن من هذا المصطلح يساعدنا على التحكم في معايير التحليل فيه، ويرجع اختلاف المفاهيم إلى اختلاف درجة النمو من جهة واختلاف النشاط الاقتصادي بين الدول أو حتى داخل الدولة الواحدة من جهة أخرى وللحد من هذه المشاكل تم الأخذ بمعيار عدد العمال ورقم الأعمال.

كما نستخلص أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه مشاكل عديدة تعرقل إنشاءها وتطورها منها الصعوبات المالية والمتمثلة في الحصول على قرض، وكذا المشاكل الإدارية وما يترتب عنها وما يترتب عنها من بيروقراطية بالإضافة إلى مشاكل أخرى مرتبطة بالعقار الصناعي...الخ، هذه الصعوبات تحد من إنشائها وتطورها من جهة وتحد من قدرتها التنافسية أيضا من جهة أخرى.

ولكي ترفع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مستوى أدائها ومساهمتها في تحقيق الأهداف التنموية ومواجهة تحديات المنافسة لابد من مساهمة الدولة في تدعيم هذا القطاع. وذلك من خلال الحد من المشاكل والمعوقات التي تعترضها خاصة عند مرحلة الإنشاء. ونظرا للدور الفعال الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا بد من إعطاء الأولوية لإنشائها ثم تكييفها مع المحيط.

الفصل الثاني:
الإستراتيجية الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
كآلية لدعم التنمية في الجزائر

مقدمة:

تتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محيط اقتصادي كلي مستقر تسوده سياسة قائمة على تشجيع الاستثمار بغرض تحفيز التنمية، وفي ظل التحول الذي عرفه الاقتصاد الوطني من نظام الاقتصاد المخطط إلى نظام الاقتصاد الحر شهدت الجزائر منذ مطلع التسعينات حركة إصلاح واسعة استهدفت تغيير المناخ الاقتصادي وآليات العمل وثبتت من خلالها سياسات تنموية تعتمد على مشاريع تتميز بكثافة اليد العاملة وقلة رأس المال.

من أجل هذا قامت الجزائر بوضع إستراتيجية متكاملة هدفها تنمية هذه المؤسسات ومحاربة المعوقات التي تواجهها نظرا للأهمية الكبيرة التي تكتسبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور الذي تلعبه في تحقيق متطلبات التنمية في الجزائر.

سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستراتيجيات دعمها.

المبحث الثاني: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وإستراتيجيات دعمها

لقد أدركت جميع دول العالم وخاصة النامية منها أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آخذين بعين الاعتبار التفاوت النسبي الكبير بين تلك المؤسسات في البلدان الصناعية المتقدمة قياسا بوضعيتها في البلدان النامية من حيث رأس المال، وقد أعطت الجزائر أهمية كبيرة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لأهميته الكبيرة في دفع عجلة التنمية.

المطلب الأول:نبذة تاريخية عن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعود نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى فترة الاستعمار، حيث تلعب دورا فرعيا ملحقا للشركات الكبرى الفرنسية وابتداء من سنة 1958 وفي إطار المخطط الاستعماري المعروف بمخطط قسنطينة أصبحت هذه المؤسسات تعمل لأجل تطوير صناعة محلية تخدم المستعمر، وذلك من خلال الأرباح التي تحققها بسبب انخفاض تكلفة اليد العاملة بالإضافة إلى توفير السلع للمعمرين و الإبقاء على تبعية الاقتصاد الجزائري لاقتصاد فرنسا[1] .

ويمكن تقسيم مراحل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى 3 مراحل :

* المرحلة الأولى من1963 إلى 1982.
* المرحلة الثانية 1982 إلى 1988.
* المرحلة الثالثة 1988 إلى غاية يومنا هذا.

أولا- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة 1963-1982:

كان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتكون بعد الاستقلال من مؤسسات صغيرة وتم إسنادها للجان التسيير بعد رحيل ملاكها الأجانب كما أنها ومنذ 1967 أصبحت ضمن أملاك الشركات الوطنية،تم إصدار القانون الأول للاستثمار في 1963 وهذا لمعالجة عدم الاستقرار المحيط الذي عقب الاستقلال، و كان له أثر ضعيف على تطور المؤسسات

(1) – بوزيان عثمان ،قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى متطلبات بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، جامعة الشلف (الجزائر)، 71 و 81أفريل2006، ص 767.

الصغيرة والمتوسطة أما قانون الاستثمار الذي صدر سنة 1966 كان يهدف إلى تحديد وضعية الاستثمار الخاص الوطني في إطار التنمية الاقتصادية الحيوية واعتبرت في الحقيقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دائما كمكمل للقطاع العام الذي كان له الدور المحرك للسياسة الاقتصادية وتنمية الدولة طبقا لإستراتيجية التنمية المعتمدة على الصناعات المصنعة في الاقتصاد المركزي آنذاك وخلال كل هذه الفترة 1936- 1982 لم تكن هناك سياسة واضحة تجاه القطاع الخاص والذي لم يعرف سوى بعض التطور على هامش المخططات الوطنية بالإضافة إلى ذلك فإن تشريع العمل كان صارما، والأكثر من هذا فقد تم إغلاق التجارة الخارجية في وجهها. هذه الوضعية أدت إلى الحذر التكتيكي لرأس المال الخاص المستثمر، كانت الآلات الخاصة التي تم الاستثمار فيها تحتاج إلى تحكم تكنولوجي قليل وتحتاج أيضا إلى عدد ضئيل من اليد العاملة المؤهلة وبصفة عامة التوجه كان ملائما نحو قطاعات التجارة والخدمات أين استمر الخواص الاستثمار فيها[1].

ثانيا- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة 1982-1988:

خلال هذه الفترة وحسب الأهداف المسطرة والمخططة فإن هناك إدارة للتأطير وتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واتضحت هذه الوضعية والتي ترجمت في إطار صدور قانون التنظيم الجديد والمتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني قانون (1982/08/21) الذي منح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعض الإجراءات منها:

1- حق التحويل الضروري للحصول على التجهيزات وفي بعض الحالات المواد الأولية.

2- القبول المحدد للترخيصات الشاملة للاستيراد وكذلك لنظام الاستيراد بدون دفع.

وفي عام 1983 تم إنشاء ديوان للتوجيه لمتابعة الاستثمار الخاص وكان تحت وصاية التخطيط والتهيئة العمرانية. أما قانون توجيه وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإنه يعرف ويحدد إجراءات التسهيلات الإدارية في مرحلة إنشاء المؤسسة كما تم إنشاء صندوق لضمان القروض المقدمة من طرف البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. [2]

(1) – ناصر دادي عدون، عبد الرحمان بابنات، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دار المحمدية العامة، الجزائر ،ص2008 ص 122- 123.

(2)- بوزيان عثمان ، مرجع سابق ص 770

إن إتباع الدولة لهذه السياسة لمساعدة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل النهوض بهذا القطاع وتوجه الجزائر إلى دعم هذا القطاع يعود لتميزه بعدة مميزات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتذكر من هذه الميزات ما يلي:

1- تستعمل تقنيات بسيطة.

2- تتميز بقدرتها على توفير العمل حيث هذه المؤسسات أكثر قدرة على امتصاص العمالة نظرا لانخفاض تكلفة خلق فرص العمل، كما أنها توفر فرص توظيف للعمالة الأقل مهارة، إضافة إلى أنها أصبحت ملاذا لخريجي الجامعات في ظل تغيير مفاهيم العمل الحر، وانتشارا ثقافة الاستثمار[1].

3- توجيه الاستثمار الخاص الوطني نحو نشاطات مناطق يمكنها الاستجابة لاحتياجات التنمية وتأمين تكاملها مع القطاع العمومي.

4- تأمين تكامل أحسن للاستثمار الخاص بسيرورة التخطيط.

ومن قانون الاستثمارات لسنة 1988 اعترفت بأن القطاع الخاص ولأول مرة بعد الاستقلال له دوره في تجسيد أهداف التنمية الوطنية.

إن استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة قد استمر في التوجه أساسا نحو فروع الأنشطة من الواردات من السلع الاستهلاكية النهائية.ومن ناحية أخرى عرفت المناولة تطورا ضعيفا كان من المفروض أن تكون مجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فخلال الفترة الممتدة من (1963- 1988) لم تعرف أي ترابط أو التحام للقطاعات العمومية والخاصة والذي يسمح لها بتنمية علاقة الشراكة في مجالات المناولة[2].

ثالثا- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة 1988 إلى غاية 2018:

في 1988، ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالجزائر، تم اختيار التوجه نحو اقتصاد السوق وبالتالي تم وضع إطار تشريعي جديد بالإضافة إلى الإصلاحات الهيكلية، هذا الإطار وضح الأهداف العامة التالية:

---

(1) – عبد اللاوي مفيد، جميلة الجوزي ،الإجراءات المتبعة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي (الجزائر)، يومي 502013/60/50، ص 3.

(2) – ناصردادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص ص126-127.

1- تعويض الاقتصاد الموجه باقتصاد السوق

2- البحث عن استقلالية المؤسسات العمومية وإخضاعها للقواعد التجارية.

3- تحرير الأسعار.

4- استقلالية البنوك التجارية وبنك الجزائر[1].

عرفت هذه المرحلة صدور العديد من القوانين التي كان لها انعكاس على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهمها:

1- قانون رقم 29/88 المؤرخ في 1989/07/19 الذي وضع الاحتكار المؤسسات العمومية على التجارة الخارجية وفتح أبوابه على وجه القطاع الخاص.

2- قانون رقم 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقروض الذي يضم حركات رؤوس الأموال وتشجيع على أشكال الشركات دون أي استثناء .

وقبل أن نتطرق إلى الإحصائيات يجب أن نذكر أهم أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والتي تدخل في الإحصاء الذي تقوم به مختلف الهيئات والصناديق الخاصة بتمويل ومرافقة الشباب والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي:

1- المؤسسات الخاصة:وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للأفراد أو الخواص وهي تمثل النسبة الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنقسم إلى مؤسسات أشخاص معنوية ومؤسسات أشخاص طبيعية (مهن حرة).

2- المؤسسات العامة:وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها كاملة أو جزء كبير منها للدولة وهي تمثل نسبة ضعيفة جدا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- الصناعات التقليدية:وهي كل مؤسسة يغلب عليها العمل اليدوي وتكتسي طابعا فنيا يسمح بنقل مهارة عريقة وقد حدث تعديل وزاري فانتقلت هذه المؤسسات إلى قطاع السياحة بذلك تكون قد خرجت من الإحصاء العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك ابتداء من سنة 2010، حيث عوضت عند التقسيم الإحصائي بالمؤسسات ذات النشاط الحرفي[2].

و الجدول التالي يبين لنا تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال فترة 1991-2009

---

(1) – بوهزة محمد بن يعقوب ،تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة في الدورة التدريبية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف (الجزائر)، ماي2003، ص ص3-5.

(2) – ناصردادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 125.

الجدول رقم (1-2):عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر (من سنة 1991 إلى 2016)

السنوات	العدد		السنوات	العدد
1991	22382		2004	321959
1992	20207		2005	245842
1993	23207		2006	269806
1994	26212		2007	293946
1995	34564		2008	392013
1996	67542		2009	587494
1997	71421		2010	619072
1998	106454		2011	659309
1999	139507		2012	711832
2000	159822		2013	777816
2001	179893		2014	852053
2002	188893		2015	1014075
2003	288587		2016	1022621

المصدر:عمر فرحاتي " الملتقى الوطني حول استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ديسمبر 2017 ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و التسيير ، جامعة حمه لخضر الوادي ص 06

إن إلقاء نظرة بسيطة على معطيات الجدول رقم (01) تعطي لنا صورة واضحة على تضاعف عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خاصة بعد سنة 2001 و هذا نظرا لتسهيلات و التشجيعات التي وفرتها الدولة لأصحاب رؤوس الأموال لتشجيعهم على الاستثمار فيها.

المطلب الثاني:آليات و برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن من أهم التساؤلات التي تطرحها عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق هو سبل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها حتى تتمكن من أداء دورها في التنمية ولما لهذه المؤسسات من أهمية بالغة في الاقتصاديات المعاصرة اتخذت الجزائر العديد من الآليات الهادفة إلى تنمية هذا القطاع وتتمثل هذه الآليات في:[1]

أولا- إنشاء هيئات داعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: من أهم هذه الآليات نجد:

1- وزارة الصناعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار "MIPMEPI"

Ministre de l'industrie de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement

في إطار تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنشأت الجزائر في سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بهذا النوع من المؤسسات لتتحول إلى وزارة بموجب المرسوم، رقم: 211/94 المؤرخ في: 18جويلية 1994، لتوسع صلاحيات هذه الوزارة بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 00/190 المؤرخ في 11جويلية 2000، تم بموجب التعديل الحكومي المقرر بتاريخ 28 ماي 2010 تم أنشاء وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ،لتدعم وترافق إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

2- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب"ANSEJ":

Agence Nationale de Soutien al᾽ Emploi Jeunes

و هي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية والاستقلال المالي وهي تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشباني من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات وقد أنشئت سنة 1996، ولها فروع جهوية وهي تحت سلطة رئيس الحكومة ويتابع وزير التشغيل الأنشطة العملية للوكالة، وتقوم الوكالة الوطنية بالمهام التالية:

(1) – عبد اللاوي مفيد، مرجع سبق ذكره، ص 30.

(2) – شريف بوقصبة، علي بو عبد الله، واقع وافاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي (الجزائر)، يومي 05-50/60/ 2013، ص 60.

أ- تشجيع كل الأشكال والتدابير المساعدة على ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأول.

ب- تقوم بتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ومنها الإعانات التخفيضات في نسب الفوائد.

ج- تتابع الاستثمارات التي ينجزها الشباب أصحاب المشاريع في إطار احترامهم لبنود دفتر الشروط.

د- إتاحة المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية لأصحاب المشاريع لممارسة نشاطاتهم.

هـ- تقديم الاستثمارات لأصحاب المشاريع والمتعلقة بالتسيير المالي وتعبئة القروض.

و- إقامة علاقات مالية متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي لتمويل المشاريع وانجازها واستغلالها.

ي- تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية للتجهيز وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتجديد معارفهم في مجال التسيير والتنظيم[1].

3- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "ANDI":

Agence Nationale de Développement de l'Investissement

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أنشئت سنة 2001 في شكل شباك وحيد غير ممركز موزع عبر 48 ولاية على مستوى الوطن، وتخول الوكالة القيام بجميع الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتسهيل تنفيذ مشاريع الاستثمار التي قد تكون في شكل إنشاء مؤسسات جديدة أو توسع قدرات الإنتاج أو إعادة تأهيل وهيكلة المؤسسات ويستفيد المستثمر في إطار هذه الوكالة من تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على التجهيزات المستوردة وكذا من تسديد الرسم على القيمة المضافة المفروضة على السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في تجسيد الاستثمار[2]

(1) – صالح صالحي ،أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 30، 2004، ص ص32- 33.

(2) – عبد الفتاح بوخمخم، و صندرة سايبي ،دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة التجربة الجزائرية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ،المجلد7، العدد 3، 2011، ص 402.

4- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة " CNAC":

Caisse Nationale des d'Assurance Chômage.

هذا الصندوق الذي أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94 /188 المؤرخ في جويلية1994 أوكلت له مهمة دعم العمال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35و 50 سنة والذين فقدوا مناصب عملهم بسبب إعادة هيكلة الاقتصاد في مرحلة التسعينات كما أوكلت له مهمة تدعيم هؤلاء البطالين بخلق نشاط خاص بهم لإعادة إدماجهم بعد أن يقدم لهم تكوينا خاصا في المجالات المهنية التي عليها طلب في سوق العمل[1].

5- صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة "ANGEM":

Agence nationale De Gestion Micro crédits

أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-16 المؤرخ في 22جانفي2004 وهو بمنزلة آلية جديدة لضمان مخاطر القروض المصغرة، إذ يختص بضمان القروض التي تقدمها البنوك التجارية والمؤسسات المالية المنخرطة مع الصندوق بنسبة 85% من الديون وفوائدها في حالة فشل المشروع الممول، كما أنها تؤدي دورا كبيرا في استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوصفها مصدرا مهما من مصادر التمويل ومجموعة من صناديق أخرى ،تسهم كلها في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها بفضل الدراسات المقدمة، والمتابعة المستمرة لنشاطاتها من أجل استمراريتها كما تسهم في استثماراتها المستقبلية في بعضها[2].

6- وكالة التنمية الاجتماعية:

وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أنشأت سنة 1994 وهي تحت الإشراف المباشر لرئيس الحكومة تسعى لتقديم قروض مصغرة للتخفيف من أشكال الفقر والحرمان. ومن أهم وظائفها نذكر:

- ترقية وتمويل الأنشطة ذات المنفعة الاقتصادية والاجتماعية التي تتضمن استخداما كثيفا للعمالة.

---

(1) – علوني عمار ،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 01 سنة 2010، ص 182.

(2)– بن عنتر عبد الرحمان ،واقع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق العلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد 24، العدد الأول ،2008، ص 157-158.

- تطوير وتنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والفردية عن طريق القروض المصغرة الذي يمكن من توفير العتاد والأدوات أو المواد الأولية لممارسة بعض الحرف والمهن لتشجيع العمل الحر، وتطوير الحرف الصغيرة والأعمال المنزلية والصناعات التقليدية للتقليل من الفقر وتحسين مستويات المعيشة.

وقد كانت مساهمتها محدودة في مجال مكافحة الفقر عن طريق تطوير بعض الأنشطة الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة[1].

7- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "FGAR":

Fonds de Garantie de crédits aux PME

أنشئ الصندوق بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم02-373 المؤرخ في2002/11/11بهدف ضمان القروض للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنجزها كما هو محدد في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتولى الصندوق ما يلي:

أ- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في المجالات التالية:
- إنشاء المؤسسات.
- تجديد التجهيزات.
- توسيع المؤسسات.

ب- تسيير الموارد الموضوعة تصرفه وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

ج- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة.

د- التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها.

هـ- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق.

و- ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ي- ضمان الاستشارة والمساعدة لقانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ضمان الصندوق[2]

---

(1) – محمد زيدان ،الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، ص 126-127.

(2)– صالحي صالح ،مرجع سابق ص 83.

كما كلف بالقيام بالمهام التالية:

أ- ترقية الاتفاقيات المتخصصة بالمخاطر التي تنشط في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها.

ب- إعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ج- القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها في إطار ضمان الاستثمارات[1].

ثانيا- برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

في إطار برامج التنمية الشاملة المعتمدة (2001- 2014) أقرت الحكومة الجزائرية برامج هامة لترقية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان لها الأثر على هذه الأخيرة، فخلال الفترة (2002-2009) شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معدل نمو بلغ 9% سنويا وهذا راجع إلى سياسة الدولة في تشجيع هذا النوع من المؤسسات لا سيما المخطط الخماسي (2005- 2009) الذي كان يهدف إلى إنشاء 100 ألف مؤسسة متوسطة وصغيرة.

كما اعتمدت الحكومة الجزائرية هدف ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع قطاع خارج المحروقات بإنشاء 200 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة وتأهيل20 ألف مؤسسة من هذا النوع من المؤسسات عبر المخطط الخماسي (2010- 2014).

انطلاقا مما سبق يمكن توضيح أهم الإجراءات المتخذة في إطار هذه البرامج كما يلي:

1- انطلاقا من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 أقرت الحكومة الجزائرية عدة تسهيلات مالية وإجراءات لتنويع العروض المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمها:

أ- إضافة إلى ضمانات كلا من صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة وصندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (هذا الأخير الذي تم رفع سقف ضمانه المالي من 50 إلى 250 مليون دينار) تم إدراج ضمان للدولة، وإنشاء صناديق ضمان متخصصة: السياحة البيئية، التكنولوجيات الجديدة. [2]

(1) – شريف بوقصبة، علي بوعبد الله، مرجع سبق ذكره، ص70-80.

(2)– صالحي صالح ،مرجع سبق ذكره ص 83.

ب- إنشاء صناديق الاستثمارات المحلية وشركات رأس المال المخاطر.
ج- تكوين الموارد البشرية للمؤسسات البنكية.
2- إنشاء المرصد الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولاتية لتطوير اليقظة الاقتصادية والتكنولوجية وبالتالي ضمان أفضل تنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن أهم مهامه [1]:

أ- اليقظة الاقتصادية والتكنولوجية.
ب- اقتراح للسلطة العمومية إجراءات إنقاذ مساعدة ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
3-في إطار ترقية هذا النوع من المؤسسات وضعت المؤسسة الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة(ANDPME) برنامج تأهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة خلال الخماسي(2010-2014) لتحسين تنافسية هذه المؤسسات، بما يفوق 386 مليار دينار.
4- في إطار ترقية الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم اتخاذ الإجراءات التالية:

أ- اختيار سنويا 03أحسن مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبدعة في منتجاتها أو تسييرها وتشجيعها ماليا في حدود 600 ألف إلى مليون دينار.

ب- تنظيم منتدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجامعات سنويا لتحقيق التقارب بين الباحثين وهذه المؤسسات.

4- إنجاز عدة هياكل لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يمكن أن نوضحها في الجدول التالي:[2]

ثالثا- الاستفادة من الاتفاقيات المبرمة: حيث قامت الجزائر بإبرام عدة اتفاقيات لتوفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها:

1-برنامج ميدا (MEDA) لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التعاون الدولي:

تبنت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية مشروع خاص بتأهيل هذه المؤسسات بالتعاون مع الاتحاد الأوربي، تجسد أساس هذا التعاون في برنامج ميدا (MEDA) والذي يعتبر الأداة الأساسية التي اعتمدها الاتحاد الأوربي لتفعيل الشراكة أورومتوسطة، وفي هذا الشأن تم تخصيص ما لا يقل عن 66445000 أورو كغلاف مالي لتطبيق برنامج دعم

(1) – شريف بوقصبة، علي بوعبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 80.
(2)– صالحي صالح ،مرجع سابق ص 83.

تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منه 57 مليون أورو ممول من طرف الاتحاد الأوروبي لدعم البرنامج والمبلغ المتبقي على عاتق الجزائر الذي بدأ تطبيقه منذ أكتوبر 2000 ومدة صلاحية البرنامج 05 سنوات. [1]

2- برنامج الهيئة التقنية الألمانية (GTZ):

ينبثق هذا البرنامج عن تعاون جزائري ألماني في نطاق الشراكة التقنية الجزائرية الألمانية، ويهدف إلى الرفع من تنافسية المؤسسات وتأهيلها لاقتحام الأسواق الأجنبية والتكوين في مجال التسيير.

3- التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية: في إطار التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية تم منح المساعدة المالية لترفيه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ويهدف هذا التعاون إلى المساهمة في تقوية وتعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإدماجها في الاقتصاد الوطني وتحسين محيطها.

4- التعاون الدولي الثنائي:

هناك العديد من برامج التعاون الثنائي وخاصة مع البلدان التي تكتسب خبرة واسعة في ميدان تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كفرنسا، ايطاليا، تركيا، اسبانيا ،كندا، وتجلى أبرز صور هذا التعاون في:

أ- التعاون مع فرنسا:

في إطار التعاون الجزائري الفرنسي تم إبرام اتفاق مع الجمعية الدائمة لغرف الحرف بفرنسا لتكوين 48 منشطا اقتصاديا، ويتم التحضير لمشروع تعاون المجلس الجهوي Alpes R.home مع مجموعة من ولايات الشرق الجزائري (سطيف، عنابة، قسنطينة).

ب- التعاون مع ايطاليا:

حيث يتم الاتفاق بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الايطالية للنشاطات المنتجة يوم 18أفريل2002 بالجزائر لتقديم مساعدة تقنية لتدعيم هياكل الدعم الموجودة (إنشاء مشاتل، مراكز التسهيل وآليات مالية حديثة)[2].

(1)– شريف بوقصبة، علي بوعبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 81.
(2) – عبد اللاوي مفيد، مرجع سبق ذكره، ص 50.

المطلب الثالث:العوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

على الرغم من أهمية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني والاهتمام الذي توليه له السلطات الجزائرية لتطويره إلا أن هذه المؤسسات لازالت تواجه لعديد من العوائق التي تعترض سبيل عملها وتطورها، ورغم ما حققته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص في مجال النمو و المساهمة في التنمية الوطنية وفي تكوين الناتج الداخلي الخام، إلا أنها لم تحظ بعد بالعناية الكافية في معالجة العوائق التي تعترضها، والتي تختلف حسب درجة شدتها وارتباطها بمراحل نمو المؤسسة المختلفة فنجد:

أولا- العوائق الإجرائية (الإدارية والقانونية):

يتسم المحيط التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعراقيل إدارية تتمثل خاصة في تعقد القوانين والإجراءات التنظيمية، قلة الإحاطة بالقوانين السارية وعدم الشفافية واحترام النصوص، الأمر الذي يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير قادرة على التصدي للمظاهر السلبية التالية: (1)

1- البيروقراطية الإدارية والإجراءات المعقدة تتطلب العديد من الوثائق والجهات التي يجب الاتصال بها مما يجعل المحيط الإداري غير مساعد من جراء بطء العمليات ونقص الإعلام، وكذا ازدواجية الوثائق المطلوبة، فعلى سبيل المثال: يستدعي الحصول على سجل تجاري وقتا طويلا وتقديم أكثر من18 وثيقة والمدة اللازمة لتطبيق الإجراءات الإدارية لإقامة مشروع تزيد عن ثلاثة أشهر، والمدة المتوسطة لانطلاق المشروع في مرحلة التشغيل تصل إلى 05 سنوات.

2- عدم وجود استقرار في القوانين والتشريعات التي تحكم وتنظم سير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،ونقص في تطبيق النصوص من طرف الهياكل المعنية مثل: البنوك، الإدارات العمومية، الصناديق الوطنية...الخ .

3- نظام قضائي ثقيل ومعرقل، ونقص خبرة القضاة خاصة من الناحية التجارية.

4- ضعف المستوى التكويني للإطارات الإدارية فهي لا تتماشى مع الأنظمة الحديثة لإدارة الأعمال واقتصاد السوق والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة غياب سياسة تكوينية واضحة ومنهجية لفئة الإطارات. (2)

---

(1) – سليمان ناصر، عواطف محسن ، ، مرجع سبق ذكره، ص01.

(2) – صالح صالحي ، مرجع سبق ذكره، ص 14،

5- نقص خبرة مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الإداري والمالي وحتى الإمكانيات وتمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بأنماط تسيير أقل من الحد الأدنى الذي يتطلبه اقتصاد تسوده المنافسة مع غياب تأهيل فعال وسريع لها [1]

ثانيا- الائتمان:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات مالية في مجال التمويل أي حصولها على الموارد اللازمة للقيام بالمشروع أو تسويق منتجاتها أو تكوين مستخدميها ويرجع السبب في ذلك إلى:

1- البحث عن الاستقلالية المالية**:**حيث نجد أن صاحب المشروع يربط مفهوم الاستقلالية في الموارد المالية اللازمة باستقلالية اتخاذ القرار وعادة ما يرى في التبعية المالية عائقا أمام حرية اتخاذ القرار ولعل تخوفه في هذا الشأن يعزي إلى وضع أمواله موضع الخطر في كل قرار يرى فيه اشتراكا مع أي متعامل أجنبي خارج عن المؤسسة، كما يمكن أن يرجع هذا التخوف إلى ثقافة صاحب المؤسسة ذاته (ثقافة مالية ومصرفية).

2- ضعف تكيف المنظومة المالية المحلية مع متطلبات المحيط والقضاء الاقتصادي الجديد، فعلى الرغم من الحديث عن إجراءات دعم مالي وتشجيع وتحفيز الاستثمار والشراكة، فإن الواقع يشير إلى خلاف ذلك، حيث يعكس اصطدام كل هذه التطورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي منها:

3- غياب ونقص شديد في التمويل طويل الأجل.

4- المركزية في منح القروض وتمركز المعاملات بين البنوك والعملاء على مستوى الجزائر العاصمة ومن ثم فإن معالجة الملفات خاصة بالنسبة للعملاء الموزعين عبر التراب الوطني تعاني من تأخر كبير له علاقة بتماطل تنفيذ ونقل الملفات إلى العاصمة.

5- نقص في المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد فيها المؤسسة كالإعفاءات.

6- غياب الشفافية في تسيير عملية منح القروض.[2]

---

(1) – سليمان ناصر، عواطف محسن ، ، مرجع سبق ذكره، ص01.

(2)- غياط شريف، بوقموم محمد ،التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورها في التنمية، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الدول العربية تحت إشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 17 -81أفريل2006، ص 112.

7- محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية الائتمان بسبب عدم الاستقلالية النسبية وغياب البنوك الخاصة التي تشجع على التنافس ويضاف إلى ذلك ارتفاع معدلات الفائدة وحجمها الضئيل مما يلغي عنصر التحفيز في هذه القروض.[1]

ثالثا- العوائق المتعلقة بالعقار:

يعاني أصحاب المشروعات الجديدة من مشكلات مرتبطة بالعقار المخصص لتوطين مؤسساتهم فالحصول على عقد الملكية أو عقد الإيجار يعد أساسيا في الحصول على التراخيص الأخرى المكملة وإلى حد الساعة لم تتحرر سوق العقارات بشكل يحفز على الاستثمار بحث مازالت رهينة للعديد من الهيئات التي تتزايد باستمرار مثل الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ووكالة دعم وترقية الاستثمارات المحلية والوكالات العقارية وقد عجزت عن تسهيل إجراءات الحصول على العقار اللازم لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك لغياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي وتسيير المساحات الصناعية إضافة إلى محدودية الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي وغيره فضلا عن ارتباط التحفيزات المقدمة للمستثمرين من خلال تخصيص أراضي بأسعار منخفضة، تؤدي إلى تزايد المضاربة على الأراضي التي تحول دون تنفيذ تعهدات الاستثمار[2] .

رابعا- التكنولوجيا:

من بين العوائق التي تواجهها أيضا المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة مسألة الحصول على التكنولوجيا شأنها في ذلك شأن المورد البشري، وذلك لقلة وضعف مواردها المالية من جهة، وضعف تأهيل مستخدميها من جهة أخرى وهو ما يجعل حصولها على التكنولوجيا أمرا صعب المنال، حتى إن توفر لديها معارف تقنية فهو معرض للتجاوز بفعل الابتكارات والاختراعات الجديدة.

(1) - غياط شريف، بوقموم محمد ،مصدر سبق ذكره، ص 112.

(2) - صالح صالحي ، مرجع سبق ذكره، ص ص40 -14.

خامسا- غياب ثقافة مؤسسية:

لا ريب أن ما حققته المجتمعات المتقدمة من اتجاهات ورقي يعود إلى ما توصلت إليه من نهضة وتطور علمي إذ بفضل المعرفة العلمية والتكنولوجية تحقق لها الكثير من الانجازات، وجدير بالذكر هنا أن إدارة المشاريع والأنشطة الاقتصادية والتجارية استقرت على قواعد مستوحاة من العلوم المختلفة، وإن كنا نلاحظ هنا أن نصيب المؤسسات الصغيرة ضعيف لدرجة لا يكاد يذكر، ومن ثم فلا مناص من إيجاد أداة تمكن من تنظيم دخول الفكر المؤسسي إلى هذا النوع من المؤسسات [1] .

سادسا- عوائق مختلفة:

تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لعدة عوائق مختلفة منها ما يفرزها محيطها الداخلي وأخرى ناتجة عن محيطها الخارجي وسنذكر منها:

1- نقص تمويل الجهاز الإنتاجي من جراء الانفتاح الاقتصادي، خاصة بالمواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج والتي كانت تضمن استيرادها المؤسسات العمومية باحتكارها للتجارة الخارجية.

2- اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنماط تسيير لا تتماشى ومتطلبات الاقتصاد التنافسي، حيث تشكل الجودة الشرط الأساسي للنشاط الاقتصادي فنجد مثلا أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تفرق بين الحساب البنكي الشخصي للمسير المالك وحساب الشركة مما ينجر عنه الخلط في النفقات المنزلية ونفقات المؤسسة، وزيادة على ذلك تطبق تلك المؤسسات محاسبة تقليدية لا تقوم بإجراء عمليات الجرد الدوري .

3- عدم فعالية أساليب التكوين وخاصة في ميدان التقنيات الحديثة للتسيير واقتصاد السوق وإدارة الأعمال وتسيير المنتوج وكذا تقنيات البيع والتصدير.

4- نمو وتطور القطاع غير الرسمي والمتمثل في أنشطة كثيرة كالسوق الموازية و المداخيل الطفيلية. [2]

---

(1) – شريف غياط، محمد بوقموم ،مرجع سبق ذكره2008، ص 139.

(2) صالح صالحي، مرجع سبق ذكره، ص ص40 -14.

5- مشاكل البنية التحتية حيث مازالت شبكة الطرقات ضعيفة وتوجد الكثير من مناطق البلاد إلى غاية يومنا هذا في عزلة شبه تامة عن بقية المناطق الأخرى وخاصة في الجنوب.

6- غياب المعلومة الحقيقية الاقتصادية والتجارية يتمثل هذا في:

أ- بنك معطيات إحصائية من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهيئات.

ب- معطيات عن السوق الوطنية و الجهوية والمحلية وحتى الخارجية.

ج- معلومات عن التطبيقات التجارية.

د- ضعف استعمال الانترنت في ميدان عالم الأعمال [1].

سابعا- الصعوبات المرتبطة بالجباية:

بالرغم من الإجراءات التي اتخذت من أجل تحقيق الأعباء الجبائية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فمازال المستثمر في هذا القطاع يعاني من ارتفاع نسبة الضرائب على الأرباح ومن الاشتراكات المفروضة على أرباب العمل.

ثامنا- الصعوبات الجمركية:

يتصف تعامل مصالح الجمارك مع المستثمرين بالبطء و التعقيد مما يجعل الكثير من السلع المستوردة من الخارج حبيسة الموانئ و الحاويات لعدة شهور مما ينعكس سلبا على مردود هذه المؤسسات وخاصة بالنسبة لتلك التي تحتاج إلى مواد أولية مستوردة لا توجد في السوق الداخلي [2] .

1- سليمان ناصر، عواطف محسن ، مرجع سبق ذكره، ص31.

2-– فتات فوزي وعمراني عبد النور قمار:" واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 01، جامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس ،الجزائر، أفريل2006، ص 04.

المبحث الثاني: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا محوريا في التنمية في الجزائر وذلك من خلال مجموعة من الاعتبارات التي تتعلق بخصائص هياكلها الاقتصادية والاجتماعية ونسب توفر عوامل الإنتاج والتوزيع المكاني للسكاني والنشاط الاقتصادي بحيث سنتطرق إلى الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المجالات

المطلب الأول: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي:

يعد الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم محركات التنمية، وإحدى دعائمها الرئيسية لقيام النهضة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد المحلي أو الإقليمي وبذلك ينظر إلى الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنه وسيلة للحد من البطالة نظرا إلى كثافة عنصر العمل به وانخفاض ما تستلزم من رأس مال لخلق فرص العمل كما أنه وسيلة للتقريب بين الدخول في اتجاه تحقيق عدالة التوزيع وللتخفيف من حدة الفقر ونظرا إلى أهمية القطاع في التنمية المحلية فقد أولته دول كثيرة ومنها الجزائر عناية تمثلت في إنشاء هياكل مؤسساتية للتخطيط والإشراف، ووضع برامج تنموية نظرا لكونها أداة فاعلة في التنمية بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة، يجعلنا نبين دورها التنموي[1]

أولا- دورها على الصعيد الاقتصادي

على الرغم مما تواجهه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تحديات ضخمة وخاصة في عصر العولمة وعصر التقنيات المعقدة وعصر الرأسمالية والعولمة التي تعتمد على المنافسة ونظام السوق المفتوح، إلا أنها بقيت تحتل الأهمية الأولى في الاقتصاديات الوطنية كونها المحرك الرئيسي والمصدر التقليدي لنمو وتطور الاقتصاد، ومازالت أحد أهم روافد العملية الاقتصادية والاجتماعية في اقتصاديات الدول بشكل عام و الدول النامية بشكل خاص بل أن بعض الدراسيين والباحثين اعتبرها العمود الفقري لأي اقتصاد وطني وخاصة بعد أن شهد هذا القطاع انتشارا واسعا في مختلف أرجاء العالم خلال السنوات الأخيرة وأصبحت تشكل نسبة كبيرة من الاقتصاد الوطني حيث أنها تعتبر أحد مجالات الاهتمام المتزايد في مختلف الاقتصاديات والاقتصاد الجزائري خـاصة ومن خـلال التـركيبة المالـية والهـيكلية العامة

(1) - هايل عبد المولى طشطوش ،المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى ،2012، 1433ه ،ص 36.

و التنظيمية و القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي جعلتها تتمركز ضمن أولويات الإصلاح الجزائري بغية الوصول إلى المعدلات الاقتصادية والمستويات المعيشية المرجوة وذلك من خلال مساهمتها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وعن طريق إحداث قيمة مضافة باستغلال عناصر الإنتاج المحدودة وتلك التي تتميز بالندرة النسبية بالإضافة إلى قدراتها على تحقيق التوازن التنموي الأفضل بين مختلف المناطق (الحضرية والريفية) عن طريق تقليل معدلات التفاوت الاقتصادي بين الأقاليم وذلك راجع إلى الخصائص والمميزات التي تؤهلها لاستثمار المزايا النسبية لكل منطقة والمساعدة على سد فجوات التنمية في الجزائر وتكلفة محدودة وسرعة متباينة وبالتالي الوصول إلى تنمية متوازنة شاملة بحيث يبرز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال: [1]

1- المساهمة في زيادة الناتج القومي:

حيث تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق مشاركة جميع شرائح المجتمع من خلال عمليتي الادخار والاستثمار بتوجيه المدخرات الصغيرة نحو الاستثمار وتعبئة رؤوس الأموال التي كانت من الممكن أن توجه نحو الاستهلاك، وهذا يعني زيادة المدخرات والاستثمارات بالتالي زيادة الناتج الوطني.

2- قيامها بدور الصناعات المغذية أو المكملة للصناعات الكبيرة:

عند مستويات معينة من الإنتاجية من خلال كونها مصدر لتزويد الصناعات الكبيرة ببعض احتياجاتها، كذاك تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذا تم توجيهها للعمل كفروع ثانوية للصناعات الكبيرة، بما يعزز حالة التكامل الصناعي بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم وتنوع وتوسيع هيكل الإنتاج فضلا عن أن هذه المؤسسات هي بذور أساسية للمؤسسات الكبيرة. [2]

---

(1) الأخضر بين عمر، علي باللموشي ،" معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي(الجزائر)، يومي 2013/50/60/50، ص 7.

(2)-فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 17.

3- وسيلة لاستثمار المواد الأولية المحلية:

سواء كانت خامات غير مستثمرة أو سلعا نصف مصنعة،مما يجعلها وسيلة هامة لتشجيع ودعم الإنتاج الزراعي والإنتاج الصناعي على حد سواء عند اعتمادها على مدخلات الإنتاج المحلية بما فيها الآلات المصنعة حاليا فضلا عن دورها في تنمية وحماية الصناعات التقليدية التي أصبحت تلقى رواجا لدى شعوب العالم.

4- د ورها الايجابي في تنمية الصادرات:

تعاني معظم الدول النامية من وجود عجز في الميزان التجاري، ويمكنها أن تواجه هذا العجز عن طريق زيادة حجم الصادرات وخفض الواردات وذلك من خلال توفير سلع تصديرية قادرة على المنافسة أو توفير سلع تحل محل السلع المستوردة[1] .

أما الجزائر فقامت برسم إستراتيجية شاملة لتنمية الصادرات خارج المحروقات تستهدف رفع نسبة الصادرات الوطنية خارج النفط وهذا من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و المؤسسات الوطنية ككل، بما يجعلها قادرة على اقتحام الأسواق الدولية، حيث بدأ طرح عدد من الإجراءات بمراحل تصب جلها في بناء اقتصاد خارج النفط[2].

5- تخفيض كلفة العمل:

تفهم هنا من زاوية صيانة وإعادة إنتاج قوة العمل لذلك تدرج ضمن تكلفة العمل النفقات الاجتماعية التي تخصصها المؤسسة لعمالها (نقل، مطعم، تسلية) والتي تنتقل إلى تكلفة الإنتاج، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها مجالا يصعب على العمال التنظيم داخله فهم يقبلون بشروط أقل، مقارنة بالمؤسسات الكبرى من حيث مستوى الأجور والنفقات الاجتماعية.

---

(1) - الأخضر بين عمر، علي باللموشي ،مرجع سبق ذكره ، ص 7.

(2) - فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 17.

6- استخدام الموارد المحلية:

تساعد هذه الصناعات في استغلال الموارد المحلية التي ما كانت لتستغل وتترك عاطلة، فمن المعروف أن طلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على رأس المال هو طلب محدود، فمن ثم فإن المدخرات القليلة لدى الأفراد والعائلات قد تصبح كافية لإقامة مشروع من هذه المشروعات المفيدة بدلا من ترك هذه الأموال عاطلة كما تقوم باستغلال المواد الأولية الموجودة في مناطق معينة وكذلك تصنيع المنتجات الثانوية المختلفة من المصانع الكبيرة، كما تقوم باسترجاع النفايات والفضلات الناتجة عن الاستهلاك النهائي للسلع فمثل هذه المسترجعات تكون كمادة أولية تفيد في عملية الإنتاج وتعتبر كاقتصاد صرف الأموال.

7- تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد لأنها تعتمد على رؤوس الأموال الوطنية ومدخرات صغار المدخرين للاستثمار، ومن ثم فإنها تعد من الوسائل التي ترفع من مستوى مشاركة أفراد المجتمع في التنمية وتساعد في إعداد الوطنيين الصناعيين وتكوين مجتمع صناعي[1].

ثانيا ـ دورها على الصعيد الاجتماعي

يعد الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم محركات التنمية، وإحدى دعائمها الرئيسية لقيام النهضة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد المحلي أو الإقليمي وبذلك ينظر إلى الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنه وسيلة للحد من البطالة نظرا إلى كثافة عنصر العمل به وانخفاض ما تستلزم من رأس مال لخلق فرص العمل كما أنه وسيلة للتقريب بين الدخول في اتجاه تحقيق عدالة التوزيع وللتخفيف من حدة الفقر ونظرا إلى أهمية القطاع أي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية فقد أ ولته دول كثيرة ومنها الجزائر عناية تمـثلت في إنشاء هياكل مؤسـساتية للتـخطيط والإشراف، ووضع برامـج تنـموية ولا شـك أن الوقوف عـند الـدور الذي تؤديه المؤسسات المصغرة كأداة فاعلة في التنمية بصفـة عامـة و التـنمية المحلية بصفة خاصة يجـعلنا نـبين دورهـا التـنمـوي

(1) - الاخضر بن عمر ، مرجع سبق ذكره، ص10.

على الصعيد الاجتماعي من خلال ما يلي: [1]

1- خلق فرص عمل جديدة:

تعاني البلدان النامية من مشاكل البطالة بنوعها السافر والمقنع وخاصة في المجال الزراعي وقطاع الخدمات في المدن، ومن ثم تستطيع الصناعة الصغيرة والمتوسطة أن تلعب دورا في ذلك حيث تقام المصانع في أماكن وجود البطالة فتخلق فرصا منتجة للعمل فضلا على أن هذه الصناعات لا تتطلب إنفاق مبالغ كبيرة على المرافق العامة كما هو الحال عند إقامة المصانع الكبيرة ويلاحظ أيضا أن هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستخدم فنون إنتاج من النوع الأقل تطورا والذي يستخدم اليد العاملة بشكل كثيف مما يساهم في حل مشكل البطالة، وفي الحد من الهجرة من الريف إلى المدن، بالإضافة إلى إعداد الرياديين من رجال الأعمال الصغار الذين يشكلون رصيدا بشريا واعدا للمشروعات الكبيرة.

ويتزايد دور هذا القطاع في الاقتصاد الوطني باستمرار وكذا في الدول النامية، لأنها إما أن تكون مكثفة للعمالة أو ذات قدرة استيعابية كبيرة، فتوفر فرص العمل للفئات الباحثة عن عمل، وبالتالي فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمق دور المبادرة الذاتية وتوجه التوظيف الذاتي ويكون دورها عظيما في مراحل النمو الأولى للاقتصاد لأنها تشكل قاعدة للانطلاق. [2]

2- رفع مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي:

إن تدعيم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الريفية خاصة والتي يتم ممارستها في القرى والأقاليم المختلفة يساعد على رفع نسبة مشاركة الإناث في الأنشطة المختلفة التي تتطلب عمالة نسائية مثل المشغولات والملابس المطرزة والنسيج، حيث يساعد هذا على استغلال طاقتهن والاستفادة من أوقات فراغهن وزيادة دخلهن ورفع مستوى معيشتهن ومن ثم يتحقق الاستغلال الأمثل للقوى العاملة من النساء ويدعم مشاركتهن في النشاط الاقتصادي ويحد

(1) - الاخضر بن عمر ، مرجع سبق ذكره، ص11

(2)- منظمة العمل العربية، مرجع سبق ذكره، ص 22.

من بطالتهن وتشير الدراسات إلى أن مساهمة المرأة في هذا القطاع تعد فعالة. [1]

3- تساعد على تطوير أفراد المجتمع والانتقال بهم إلى درجة الاعتماد على الذات و ذلك بدلا من الاعتماد على الآخرين، حيث تساعد هذه المنشآت في ظهور التشغيل الذاتي وتناميه، وتطور إبداعات الفرد بعيدا عن التزامه بأنظمة مقيدة وتعليمات تحد من إمكانية اعتماد الموظف على أجر أو راتب، وبالتالي تساهم في تطور مفهوم الريادة في المجتمع وترسيخ قيم الريادة لدى الأفراد وإبعادهم عن الأفكار والركود إلى الوظيفة[2].

4- دورها في محاربة الفقر وتنمية المناطق الأقل حضا في النمو والتنمية:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن اعتبارها آلية فعالة لمكافحة الفقر والعوز من خلال وصولها إلى صغار المستثمرين من الرجال والنساء وسعة انتشارها خاصة في الأقاليم النائية الأقل حظا في النمو أو الأكثر احتياجا للتنمية الأمر الذي يؤهل هذه الأقاليم إلى فرص أكبر في التنمية والتطوير من خلال إنعاشها بهذه المشاريع فضلا عن احتواءها الآثار الاجتماعية السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في كثير من الدول خاصة بعد أن تصدرت هذه القضية منذ بداية عقد التسعينات سلم أولويات الحكومات ومؤسسات التمويل الدولية.

5- المساهمة في تنمية المواهب والابتكارات:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المجالات الخصبة لتعزيز تشجيع المواهب والأفكار الجديدة، وفرصة للإبداع والابتكار لأصحاب المبادرات الفذة والمتميزة من رواد الأعمال ذوي الكفاءة والطموح والنشاط من خلال توظيف مهاراتهم وقدراتهم الفنية وخبراتهم العملية والعلمية لخدمة مشاريعهم[3].

6- الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كعنصر من عناصر ضمان الدخل:

بالإضافة إلى استقرار العمل في المؤسسات الصغيرة فإنه يستجيب إلى متطلبات الفئات الأكثر تعرضا للتهميش والبطالة كالنساء والشباب والمتقدمين في السن وذلك ما يتميز به من مرونة في العلاقات وقلة التدرج الوظيفي.

---

(1) – شبوطي حكيم، مرجع سبق ذكره، ص ص217-218.

(2) - منظمة العمل العربية، مرجع سبق ذكره، ص 22.

(3) – الأخضر بن عمر، مرجع سبق ذكره، ص 07

7- الاستثمار في المؤسسات الصغيرة كعنصر من عناصر إدماج المناطق النائية:

بحيث يسهم في إدماج المناطق النائية في الحياة الاقتصادية فمسألة التطور الإقليمي التي كانت قديمة جدا تطرح في إطار عام وشامل يسعى إلى تحقيق التوازن بين الأقاليم. [1]

8- الاستثمار في المؤسسات الصغيرة ينمي المبادرات الفردية:

تسمح المؤسسات الصغيرة بإظهار روح المبادرة وتحمل المخاطر وتنميتها لأن رجل الأعمال الذي يبدأ بالاستثمار في مؤسسة صغيرة، لا بد أن يواجه المخاطر غير المتوقعة مما يتطلب القدرة على التنبؤ بالأحداث غير المتوقعة واتخاذ القرارات السليمة حيالها.

9- الاستثمار في المؤسسات أساسي للتنويع الثقافي في الاقتصاد:

يهتم بعض العلماء بدور آخر غير ظاهري للاستثمار في المؤسسات الصغيرة وهو دورها في تعزيز التنويع الثقافي والحفاظ عليه، فإذا أخذنا مثلا على ذلك الجالية الجزائرية التي تعيش في فرنسا في شهر رمضان تقوم الجالية بإقامة أفراد منها أعمالا صغيرة تخدم الحاجة الخاصة للجالية، كإقامة مطعم عربي أو متجر لمواد يحتاجها العرب " كتحضير حلويات شهر رمضان ومن ثم توفر لهم فرصة الحفاظ على تراثهم وتقاليدهم وهويتهم الثقافية[2] .

المطلب الثاني: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد البيئي والتكنولوجي

بعدما كان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقتصر على تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية أصبح في ظل متطلبات تحقيق التنمية المستدامة الشاملة والمتوازنة يعمل على خلق توليفة اقتصادية اجتماعية بيئية تكنولوجية، تحقق من خلالها التنمية المستدامة حيث نجد بالإضافة إلى الأدوار والأهمية السابقة التي تحدثنا عنها سابقا وعن القيمة المضافة التي أضافتها إلى التنمية المحلية في الجزائر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تحتل أهمية كبيرة وتلعب دور جد محوري في المساهمة في رفع الوعي البيئي للمجتمع الجزائري من خلال احتواء برامج تدريبية تقوم بتدريب العمال على المسؤوليات البيئية لكون الميزة التي تميز هذه المؤسسات تجعل

(1) – شبوطي حكيم، مرجع سبق ذكره، ص ص217-218.

(2) - منظمة العمل العربية، مرجع سبق ذكره، ص 22

مهمتها في مصادقة البيئة أمر غير معقد حيث أن بساطة تركيبها تجعل عملية جمع وتدوير القمامات والمخلفات والنفايات أمر سهل مقارنة بالمؤسسات الكبيرة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهدف إلى نشر المفاهيم الإدارية والقيم الصناعية الحديثة مكان إدارة الوقت ،الجودة العالية، الإبداع، الابتكار، الكفاءة والفعالية بسبب إمكانية التواصل بين أعضاءها وسهولة تداول المعلومات والأفكار وهذا ما يجعلها محطة الإبداع والابتكار.

كما أن هناك دور مهم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطور التكنولوجي وذلك بأن تندمج هذه المؤسسات ضمن تركيبة تكنولوجية وطنية قادرة على الارتقاء بالاقتصاد القومي على مدارك الاعتماد على الذات من خلال: تحقيق التشابك القطاعي على مستوى الإنتاج من خلال علاقات الاعتماد المتبادل بين المؤسسة المصغرة والمؤسسة الكبيرة من الناحية التكنولوجية و التقنية أي على المستوى الرأسي بما في ذلك علاقة التكامل من خلال عدة أساليب، لعل أبرزها في الخبرات العالمية أسلوب التعاقد من الباطن. [1]

يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنها الصناعية أن تندرج ضمن تكنولوجيا ملائمة للاعتماد على الذات من خلال دورة علمية تكنولوجية متكاملة تبدأ بالبحث والتطوير التكنولوجي "R&D"مرورا بعملية التصميمات الصناعية والهندسية الأولية وانتهاء بتصنيع السلع التكنولوجية وتتحقق هذه الدورة بارتكاز على محاور الإبداع والتطوير وكذلك يمكنها تحقيق التعميق الصناعي بإقامة صناعة محلية للآلات والمعدات الإنتاجية ويمكن مثلا للصناعات الصغيرة أن تسهم في تحقيق هذه المهمة من خلال تصنيع آلات الورش "Machine tools" [2].

(1)- الاخضر بن عمر ، مرجع سبق ذكره، ص17

(2) - شبوطي حكيم، مرجع سبق ذكره، ص ص218.

المطلب الثالث: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد السياسي والثقافي

إضافة إلى مساهمتها في المجال الاقتصادي والاجتماعي فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة أدوار تلعبها في المجال السياسي والثقافي.

أولا- الحد من التبعية الاقتصادية للدول الأجنبية:

إن النضال من أجل التحرر السياسي قد تحقق في معظم الدول التي بادرت بالمقاومة إلا أنها لا زالت تابعة اقتصاديا للدول التي استعمرتها وذلك نتيجة السيطرة عليها من طرف بعض المصالح الأجنبية وحتى باحتياج هذه الدول المستقلة إلى خبرات وتكنولوجيات الدول المستعمرة لذلك فإن إنشاء وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن ينتج لنا خبرات وتكنولوجيات نستفيد منها والاستغناء عن الخبرات الأجنبية. (1)

ثانيا- استغلال الطاقات الشبانية لدفع عجلة التنمية:

إن الدول والحكومات التي لها نية استغلال طاقات شبابها والاستفادة لأجل دفع عجلة التقدم، تعتمد أو تركز في ذلك على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كونها أفضل وسيلة لتجنب هدر الطاقات البشرية الشبانية وهجرتها

ثالثا- المحافظة على التراث الثقافي:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القدرة على المحافظة على التراث الثقافي الذي يمثل الرمز والهوية الوطنية وذلك بتشجيع ومد يد العون لهذا النوع من المؤسسات المتخصصة في هذا المجال الثقافي ومرافقتها.(2)

رابعا: العمل على توفير الأمن الغذائي والتقليل من فاتورة الاستيراد:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى حد كبير في مبادئ الأمن الغذائي و كفاية الغذاء لأجل تحقيق القول " نأكل مما نزرع ونلبس مما نصنع"، وهذا ما ينتج عنه الاستقرار السياسي.

---

(1) - محمد مشري الناصر، مرجع سبق ذكره، ص 59.

الاخضر بن عمر ، مرجع سبق ذكره، ص 18

الخلاصة:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووجدنا أن اهتمام الجزائر بهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انعكس من خلال إنشاء مجموعة من المؤسسات والهيئات المالية التي تعمل على الإشراف على عمل هذه المؤسسات وتجلى هذا الاهتمام أيضا من خلال عدة برامج وأيضا من خلال إبرام الاتفاقيات الدولية بالإضافة إلى الاتفاقيات الثنائية مع عدة دول وذلك في سبيل تطوير هذه المؤسسات ومواجهة المعوقات التي تحد من نشاط وسير عمل هذه المؤسسات والدور التنموي المنظور منها.

ثم انتقلنا إلى الدور التنموي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي والسياسي ووجدنا أنها تؤدي دورا هاما في تحقيق التنمية، والجزائر كغيرها من الدول أولت اهتماما كبيرا لهذا القطاع وذلك لدفع عجلة التنمية في البلاد.

إن الإستراتيجية التي تبنتها الجزائر في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرفت تطورا ايجابيا ترجم في الإحصائيات التي تبين مساهمة هذه المؤسسات في التنمية في الجزائر وذلك في مجالات أساسية وهي المساهمة في التشغيل والناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة بالإضافة إلى مساهمتها في التنمية المحلية.

الفضل الثالث:
دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تخفيض البطالة

مقدمة

تعتبر مشكلة البطالة من أخطر المشاكل التي تعاني منها اقتصاديات الدول المتقدمة و النامية على حد سواء فهي تهدد مستوى الاستقرار الاقتصادي و تماسك المجتمعات لتصبح بذلك مشكلة هيكلية متفاقمة على الرغم من تحقيق الانتعاش و النمو الاقتصادي من سنة لأخرى و تعود أسباب البطالة إلى أسباب اقتصادية و أخرى اجتماعية و أخرى سياسية كما قد تختلف من بلد لأخر بل من منطقة لأخرى داخل البلد الواحد الأمر الذي يجعل علاجها أمرا صعبا و معقدا في آن واحد، و بالنظر إلى خطورة هذه المشكلة بادرت الحكومات إلى الشروع في إجراءات استثنائية للتخفيف من حدتها و انعكاساتها السلبية من خلال وضع برامج عديدة لترقية الشغل و إنشاء هياكل متخصصة للسهر على تنفيذها و لعل أبرزها التشجيع على الاستثمار في إطار ما يعرف بالمؤسسات الصغير ة و المتوسطة ، إذ تعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية مناسبة و فعالة لتطبيق إستراتيجية التوظيف و خلق مناصب الشغل مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص للداخلين الجدد إلى سوق العمل، و الجزائر على غرار باقي الدول العربية تسعى جاهدة و منذ التسعينات إلى تفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني باعتبارها توجها تنمويا قد يحمل في طياتها أثار ايجابية خاصة على مستوى سوق العمل

.

.

المبحث الأول: واقع البطالة و التشغيل في الجزائر

المطلب الأول: ماهية البطالة

كثرت الآراء حول تعريف البطالة و تحديد مفهومها نظرا لتعدد أشكالها و أنواعها و في هذا الجزء سنلقي الضوء على ما تحمله هذه الظاهرة من معاني و كيفية قياسها ،و أنواعها، و الأسباب المؤدية لظهورها.

أولا - تعريف البطالة

تعتبر البطالة من المصطلحات الاجتماعية و الاقتصادية المعقدة ولا تزال تلقى عند محاولة التعريف بها الكثير من الخلاف إلى درجة يمكن القول معها أن تعريفا جامعا لها أمر صعب باعتباره يتوقف على وجهات نظر الباحثين لمفهوم البطالة كل حسب الزاوية التي يسعى لإظهارها و من أهم هذه التعاريف ما يلي:

1- التعريف اللغوي

جاء في معجم لسان العرب، أن لفظ البطالة أتى من الفعل(بَطِل – بَطُل)، و له معان كثيرة منها أنه يعني التعطل و أنه يقال بطل الأجير(بالفتح)، يبطل بطالة، و بِطالة، أي تعطل فهو بطال.[1]

2- التعريف الاقتصادي

ورد في القاموس الاقتصادي أن البطالة بالمعنى الحصري تعني فقدان الأجير لعمله لا إراديا،أما بالمعنى المتعارف عليه فهي تعني كل توقف عن النشاط إراديا أو إجباريا للأجراء أو لغير الأجراء، و تعرف البطالة أيضا بأنها "اختلال بين جانبي الطلب على العمل من ناحية، و المعروض منه في سوق العمل من ناحية أخرى"، كما أن هناك من عرفها على أنها " الحالة التي يتعطل فيها قسم من قوة العمل المدنية، فلا تسهم في العملية الإنتاجية، رغم قدرتها على ذلك و رغبتها في القيام بذلك، و لهذا فهي تمثل هدرا في جزء من الثروة البشرية للمجتمع، و بالتالي تنجم عنها خسارة للاقتصاد القومي، تتمثل في حجم الناتج الذي كان من الممكن لهؤلاء المتعطلين إنتاجه لو لم يكونوا عاطلين".[2]

أ- تعريف هيئة الأمم المتحدة (ONU)

حسب هيئة الأمم المتحدة يكون في بطالة كل شخص بلغ سن محددة و لا يقوم بأيعمل، لا مأجور ولا حر، رغم أنه متاح للعمل و يبذل جهد في البحث عنه[3]

1- محمد بدر الله الظاهر ،الضرورات التي تفرضها سياسة الخصخصة في مجال علاقات العمل، الطبعة الأولى،منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ،2004، ص: 278.

2- زينب صالح الأشوح ،الاطراد و البيئة و مداواة البطالة، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة 2003 ص75

3- د تركي بن محمد العطيان، البطالة و علاقتها بالسلوك الاجرامي، المجلة العربية لدراسات الامنية و التدريب، مجلد 21 العدد 41 ، 2004، ص 260

ب- تعريف منظمة العمل الدولية (OIT)

لقد جاء رأي منظمة العمل الدولية بنفس الاتجاه على الرغم مما أضافته من جديد في هذا المجال، حيث عرفت العاطل على أنه "كل قادر على العمل و راغب فيه و يبحث عنه و يقبله عند مستوى الأجر السائد و لكن دون جدوى"

في ضوء هذا التعريف فإن العاطلين يمثلون عادة نسبة مئوية صغيرة من قوة العمل، لأن هناك فئات من المتعطلين تستبعد و لا يشملها الإحصاء الرسمي مثل:

- العمال المحبطين و هم الذين في حالة بطالة فعلية و يرغبون في العمل و لكنهم لم يحصلوا عليه و يئسوا من كثرة ما بحثوا، لذا فقد تخلوا عن عملية البحث عن عمل.
- الأفراد الذين يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل و هم يعملون بعض الوقت دون إرادتهم، في حين أنه بإمكانهم العمل كامل الوقت.
- العمال الذين لهم وظائف و لكنهم أثناء عملية إحصاء البطالة تغيبوا بصفة مؤقتة لسبب ما، كالمرض أو العطل و غيرها من الأسباب.
- العمال الذين يعملون أعمالا إضافية غير مستقرة ذات دخول منخفضة و هم من يعملون لحساب أنفسهم.
- الأطفال، المرضى، العجزة، كبار السن و الذين أحيلوا على التقاعد.
- الأشخاص القادرين عل العمل و لا يعملون مثل طلبة المدارس و الجامعات، و الذين بصدد تنمية مهاراتهم.
- الأشخاص المالكين للثروة والمال، القادرين على العمل و لكنهم لا يبحثون عنه.
- الأشخاص العاملين بأجور معينة و هم دائمي البحث عن أعمال أخرى أفضل[1]

ج- المكتب الدولي للعمل (BIT)

تتكون فئة البطالين من كلا الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16و59 سنة و وجدوا أنفسهم في يوم معين أو أسبوع معين ضمن إحدى الفئات التالية:

- بدون عمل: أي الذين لا يعملون مقابل أجر.
- متاح للعمل: أي الذين باستطاعتهم القيام بالعمل فورا.
- يبحث عن العمل: أي الذين اتخذوا خطوات محددة خلال فترة معينة للبحث على عمل مأجور. [2]

د- الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

يعتبر الشخص بطالا إذا توفرت فيه المواصفات التالية:

1-Marcia Quintal, Séminaire «Emploi et chômage: un nouveau regard sur la pertinence et les fondements conceptuels des statistiques", 18 ème Conférence Internationale de Statisticiens du Travail, BIT, Genève, 24 novembre – 5 décembre 2008, P: 9.

2- ONS, Données statistiques, Activité, emploi et chômage, Algérie, N°514, Edition: 2008, P:52

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل بين 16سنةو 60سنة.
- لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي
- أن يكون في حالة بحث عن عمل من خلال القيام بالإجراءات اللازمة للعثور على عمل.
- أن يكون على استعداد تام للعمل و مؤهل لذلك.[1]

2- مفاهيم عامة حول الشغل و البطالة

من التحليل السابق للبطالة يتبين أنه ليس كل من لا يعمل يعتبر عاطلا، ففئة من لا يعملون تعتبر أكبر من فئة المتعطلين، هذا ما يوضحه المخطط التالي:

شكل رقم(1-3): تركيبة السكان الإجمالية

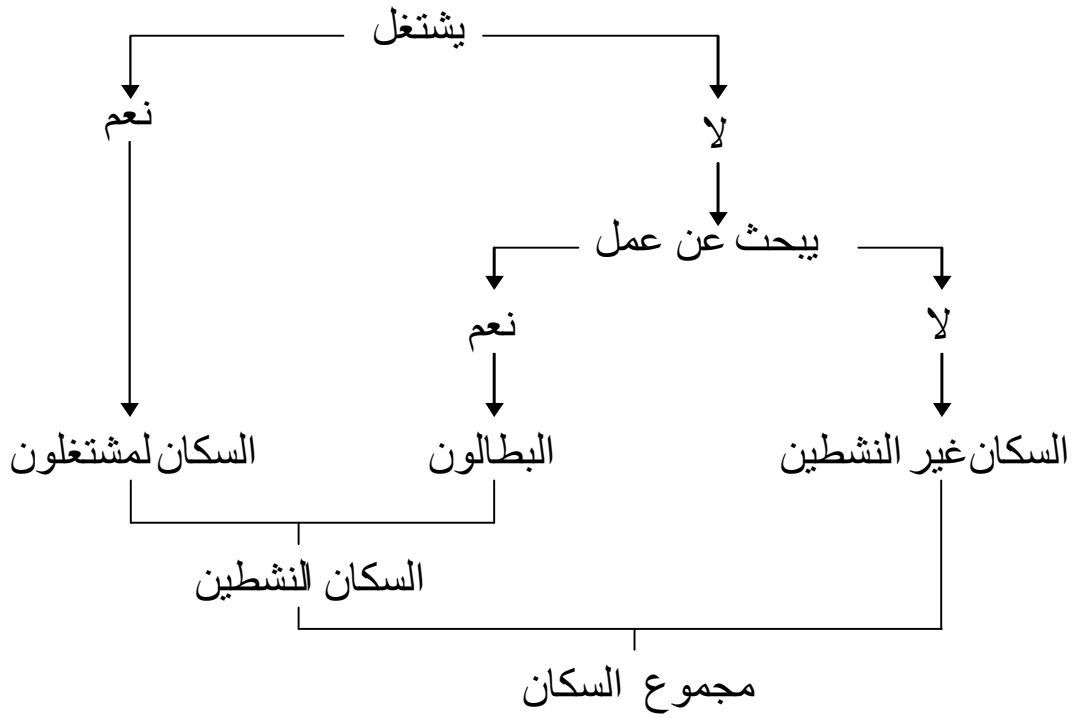

المصدر: Xavier Greffe, Jacques Mairesse, Louis Reiffers, Encyclopédie, Economique Economica, Paris, 1990, P: .668

ثانيا-قياس معدل البطالة

يحتسب معدل البطالة كنسبة مئوية للعلاقة بين السكان البطالين و السكان النشطين و يعطى بالعلاقة التالية: معدل البطالة = (إجمالي عدد العاطلين عن العمل/ إجمالي عدد السكان النشطين) × 100 يسمح معدل البطالة بمقارنة حجم البطالة بين البلدان المختلفة فكلما ارتفع هذا المعدل أشـار ذلك إلى حجم و عمق المشكلة بالنسبة لاقتصاد البلد المعني.[2]

1- ONS, Rétrospective statistiques, résultats 1970-2002, Algérie, N°18, Edition:2003,P 59

2- -البشير عبد الكريم ،تصنيفات البطالة و محاولة قياس الهيكلية و المحبطة منها خلال عقد التسعينات، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ،2004، ص:140

ثالثا - أنواع البطالة

للبطالة أشكال متعددة، تختلف فيما بينها باختلاف الأسباب المؤدية لظهور كل نوع منها، و علاج كل شكل يتطلب إجراءات خاصة، فمعرفة نوع البطالة مهم جدا لأنه تبعا لذلك نعرف الأسباب و نتمكن من تشخيص العلاج المناسب لها، و عموما تأخذ البطالة تقسيمان أساسيان هما:

1- التقسيم الأول للبطالة

يعتبر أهم التقسيمات المعمول بها في تحليل ظاهرة البطالة على مستوى الاقتصاد الكلي، و من خلال أنواع هذا التقسيم تتحدد أسباب كل نوع من أنواع البطالة و يتكون من:[1]

أ- البطالة الاحتكاكية

لعل هذه التسمية مقتبسة من الميكانيك حين لا تتلاءم الدواليب المسننة فتسبب احتكاكا وصوتا، و عند تطبيق هذا المصطلح في مجال العمل يعني أن دولاب الطلب على العمل لا يلتقي بدولاب يناسبه من عرض العمل، و عدم التناسب هذا قد يكون بسبب المكان أو بسبب نوع المهارات، فحينما ينتقل العامل من منطقة جغرافية إلى أخرى أو يغير مهنته إلى مهنة أخرى (مع افتراض تملكه لمؤهلات هذه المهنة الجديدة)، فإن الحصول على فرصة عمل يحتاج بلا شك إلى وقت يتم فيه البحث عن الإمكانات المتاحة و المفاضلة بينها ، فتظهر البطالة الاحتكاكية نتيجة لحركية أسواق العمل و نعني بذلك تدفقات الأفراد المستمرة من و إلى داخل سوق الشغل نتيجة التغيرات التي تطرأ على النشاط و المتغيرات الاقتصادية و في نفس الوقت عدم تدفق المعلومات بالصورة المثلى ، إذن فهي نتيجة طبيعية لضعف المعلومات حول سوق الشغل، إذ أن عدم تأمين قناة تربط ما بين الباحثين عن الشغل و المشتغلين يدفع إلى احتساب فئة من السكان ضمن العاطلين على الرغم من توفرهم على كفاءات مطلوبة في السوق و توفر عروض الشغل المناسبة لهم،و عادة ما تكون فترات البطالة الاحتكاكية بين الأفراد قصيرة الأجل و من العوامل التي تؤثر فيها هو مدى توفر المعلومات عن سوق العمل و سوق العمالة و تكلفة البحث عن فرصة العمل،و بالتالي السمة المميزة للبطالة الاحتكاكية هي أنها مؤقتة و أن الاحتكاك بسوق العمل لابد من أن يسمح بوجود الوظيفة المناسبة، بالإضافة لاعتبارها بطالة اختيارية من حيث أنها ناشئة عن الرغبة الطبيعية لبعض الأشخاص العاملين في ترك أعمالهم الحالية و البحث عن أعمال أفضل سواء من ناحية ظروف العمل (المزايا غير النقدية للعمل) أو الأجور (المزايا النقدية)، أو رغبة الشباب الذي يدخل سوق العمل لأول مرة في البحث عن الوظيفة المناسبة التي تلاءم شروطهم.[2]

1- البشير عبد الكريم ،تصنيفات البطالة و محاولة قياس الهيكلية و المحبطة منها خلال عقد التسعينات، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ،2004، ص: 149.

2-David Begg, Stanley Fischer, Rudiger Dornbusch, Macro économie, 2 ème édition, Dunod, Paris, 2002, P: .712

ب-البطالة الهيكلية

ينشأ هذا النوع من البطالة بسبب عدم التوافق بين الكفاءات و فرص العمل عندما تتغير أنماط الطلب و الإنتاج. و ذلك من جراء التحولات الاقتصادية التي تحدث من حين لآخر في هيكل الاقتصاد كاكتشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة، أو ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة، و عليه تصبح مؤهلات العمالة غير متوافقة مع فرص العمل المتاحة،فيحدث انخفاض حاد و كبير في طلب المستهلكين،حيث ينكمش الطلب على الصناعات التقليدية و يزداد الطلب على الصناعات الحديثة فتزداد معدلات البطالة في الأولى دون إمكانية استيعاب هذه البطالة في الثانية و يقترن ظهورها بإحلال الآلة محل العنصر البشري مما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال، كما أنها تحدث بسبب وقوع تغيرات في قوة العمل كدخول المراهقين و الشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة، و في هذه الحالة قد لا يحدث توافق بين مؤهلاتهم و خبراتهم من جهة، و ما تتطلبه الوظائف المتاحة من جهة أخرى[1]

و لعل ما لحق بعمال مناجم الفحم في خمسينيات و ستينيات القرن الماضي مثال دقيق على طبيعة البطالة الهيكلية الناجمة عن تغير هيكل الطلب، ففي هذه الفترة أغلقت كثير من مناجم الفحم في أوروبا و الولايات المتحدة بسبب إحلال النفط محل الفحم كمصدر للطاقة، كذلك يصنف ضمن البطالة الهيكلية حالات البطالة الناتجة عن تغيرات هيكلية في سوق العمل في الدول النامية بسبب هجرة العمال من الريف إلى المدن و ارتفاع معدلات البطالة في المناطق الحضرية.

يتضح من ذلك أن هناك تشابه بين البطالة الاحتكاكية و البطالة الهيكلية و يجمعهما عامل مشترك لكونهما يرتبطان بانتقال العمال من عمل إلى آخر، بيد أنهما يختلفان نظريا و عمليا، فالبطالة الاحتكاكية مؤقتة و العمال المعنيون بها لديهم مهارات مرتفعة، بينما العمال الموجودين في بطالة هيكلية غير مؤهلين للعمل إلا بعد إعادة التدريب و التعليم الإضافي التي تحتاج لمدة أطول و معالجتها تكون أصعب.

و تجدر الإشارة إلى أن البطالة الهيكلية في البلدان المتقدمة بطالة اختيارية و ليست إجبارية، عكس الدول النامية التي تعتبرها إجبارية، لأن طريقة معالجتها تختلف، حيث في الدول المتقدمة يكون القضاء عليها بتوفير الإمكانيات و الوسائل المادية و الفنية لإعادة تأهيل و تدريب العمالة المستغنى عنها و ذلك للالتحاق مرة أخرى بالعمل، أما الدول النامية فتجد صعوبة كبيرة لحلها لقلة الإمكانيات المادية و الفنية مما يجعلها شبه دائمة يعاني منها اقتصاد البلد.[2]

1- البشير عبد الكريم ،مرجع سبق ذكره، ص: 153..

2- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت ،أكتوبر، 1997، ص: 27.

ج- البطالة الدورية

من المعلوم أن النشاط الاقتصادي، بجميع متغيراته في الاقتصاديات الرأسمالية لا يسير عبر الزمن بوتيرة واحدة منتظمة، بل تنتاب هذا النشاط فترات صعود و فترات هبوط دورية، و يطلق على حركة التقلبات الصاعدة و الهابطة للنشاط الاقتصادي و التي يتراوح مداها الزمني بين ثلاث و عشر سنين، مصطلح "الدورة الاقتصادية "، و التي لها خاصية التكرار و الدورية، هذه الأخيرة تقود إلى ظهور البطالة الدورية، حيث في مرحلة الصعود أو الرواج، يزداد الطلب الكلي في الاقتصاد و بمعدل كبير ، فيدفع ذلك الوحدات الإنتاجية الموجودة في الجسم الاقتصادي لزيادة إنتاجها، و لتحقيق ذلك لابد عليها أن تقوم بتشغيل المزيد من القوى العاملة أي زيادة الطلب على العمل، و هذا يؤدي إلى انخفاض البطالة، أما في مرحلة الهبوط أو الركود الاقتصادي ، فينخفض الطلب الكلي و هذا ما يدفع بالوحدات الإنتاجية لتقليص إنتاجها، الذي سيؤدي بالضرورة إلى انخفاض الطلب على العمل و ارتفاع ظاهرة البطالة[1].

د- البطالة الموسمية

تحدث البطالة الموسمية عندما يشتد دوران عجلة العمل في فترات و يقل في غيرها بسبب موسمية بعض النشاطات و القطاعات الاقتصادية إذ تتطلب هذه الأخيرة في مواسم معينة أعدادا كبيرة من العمال كما هو الحال في القطاع الزراعي حيث توجد فجوة زمنية بين كل محصول و الذي يليه و كذا قطاع الخدمات كخدمات السياحة الصيفية، موسم الحج و قطاع البناء و غيرها و عند نهاية الموسم يتوقف النشاط فيها مما يستدعي الاستغناء عن العاملين بهذه القطاعات، و تشترك البطالة الموسمية مع البطالة الدورية في أن كلا منهما ينشأ عن تذبذب الطلب على العمل غير أن التقلبات الموسمية أكثر انتظاما[2]

2- التقسيم الثاني للبطالة

هذا التقسيم يصنف البطالة حسب طبيعة الآثار التي يخلفها كل نوع و لا يخرج عن أنواع التقسيم الأول أهمها:

أ- البطالة السافرة

يقصد بها حالة التعطل الكلي الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل و الراغبين فيه و الباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد دون جدوى، و بعبارة أخرى هي وجود أفراد ينتمون إلى قوة العمل و لكنهم متعطلون وعاجزون عن الحصول على أية فرصة عمل برغم رغبتهم في العمل و قدرتهم عليه و يعتبر هذا النوع من البطالة مظهر من مظاهر الاختلال في البناء الاقتصادي و هي

1- François Ganthier, Analyse macro-économique, Presse Université Laval, Québec, 1990, P: 339.

2- مدحت القريشي ،اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان ،2007، ص: 193.

يمكن أن تكون بطالة احتكاكية أو بطالة هيكلية أو بطالة دورية ، و مدتها الزمنية، قد تطول أو تقصر بحسب طبيعة الظروف السائدة في الاقتصاد القومي،و في البلدان الصناعية يتزايد حجم و معدل البطالة السافرة فيم رحلة الكساد الدوري و عادة ما يحصل العاطل على إعانة بطالة و أشكال أخرى من المساعدات الحكومية، أما في البلاد النامية فإن البطالة السافرة أكثر قسوة و إيلاما بسبب غياب أو ضآلة برامج المساعدات الحكومية و الضمانات الاجتماعية.[1]

ب- البطالة المقنعة

هذا النوع من البطالة هو الأشهر في الفكر الاقتصادي الاجتماعي، حيث كان متفشيا بين الدول التي كانت تدور في فلك الاقتصاد الاشتراكي، و مازال الأكثر انتشارا في بناء الاقتصاد العربي عامة، و تشير البطالة المقنعة إلى زيادة حجم القوى العاملة عن الحاجة الفعلية للعمل، بحيث لا يتأثر الإنتاج لو تم الاستغناء عن ذلك الجزء الزائد من حجم القوى العاملة، بمعنى أن هذه الفئة من العمال، تبدو ظاهريا أنها في حالة عمل، و لكنها فعليا لا تقدم أي إضافة للإنتاج.

و تنشأ هذه البطالة عادة في القطاع الزراعي بسبب ضغط السكان على الموارد الزراعية ، بحيث يكون هناك فائض متعطل تعطلا مستترا على الأرض الزراعية، كما انتشر طويلا هذا النوع من البطالة في قطاع الخدمات الحكومية في كثير من الدول النامية، بسبب زيادة التوظيف الحكومي، بتعيين مخرجات التعليم في الوقت الذي كان من الممكن أداء كثير من هذه الخدمات بعدد أقل من العمالة.

و قد تلجأ حكومات بعض الدول ذات الكثافة السكانية العالية إلى اعتماد هذا الأسلوب في التشغيل كوسيلة لمعالجة ظاهرة البطالة، إلا أنه يظل علاجا اجتماعيا فقط.[2]

ج- البطالة الإجبارية

هي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري، أي على غير إرادته، و هي تحدث عن طريق تسريح العاملين و الاستغناء عنهم بشكل قصري، رغم أن العامل يكون راغبا في العمل و قادرا عليه، وقابلا لمستوى الأجر السائد، كأن يعلن المشروع إفلاسه، أو يغلق أحد المصانع أبوابه، ويستغني عن العاملين فيه أو بعضهم بغير إرادتهم، و الجدير بالذكر أن هذا النوع من البطالة، أخذ بالانتشار في الآونة الأخيرة، بسبب حركات إعادة الهيكلة الناتجة عن إتباع سياسة الخوصصة ، و قد تكون البطالة الإجبارية، احتكاكية أو هيكلية أو موسمية. [3]

د- البطالة الاختيارية

وصف أطلقه الاقتصادي الإنجليزي "جون ما ينرد كيتر " على البطالة التي تنشئ من قيام مجموعة من العمال بسحب خدمة عملهم، نظرا لأنهم لا يختارون العمل بأقل من مكافأة حقيقية معينة ، فهي البطالة التي يرجحها الفرد العاطل عن العمل اختياريا، إما

1-رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص: 29-30

2-محمد علاء الدين عبد القادر ،البطالة أسالب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي و الأمن القومي في ظل الجات، العولمة،و تحديات الإصلاح الاقتصادي، منشأة المعارف، الإسكندرية ،2003، ص: 4.

3- مدحت القريشي ،مرجع سبق ذكره 419.

بتفضيله لتعويضات البطالة كمصدر للدخل أو لبحثه عن عمل ذو مزايا أحسن.[1]

المطلب الثاني - آثار البطالة

تعتبر البطالة من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمع ، بل إنها إحدى أهم العقبات الأساسية للجهود التي تبذلها الدول لتحقيق التنمية، فالبطالة تعني عدم الاستفادة الكاملة من الموارد البشرية، و لها علاقة وثيقة باتساع نطاق الفقر و بالاستقرار السياسي للبلد.

أولا- الآثار الاقتصادية

للبطالة آثار اقتصادية مهمة يتجلى أهمها فيما يلي:

- تعد البطالة هدر لطاقات و قدرات أبناء المجتمع، الذين تضيع سنوات عمرهم دون الاستفادة منها في أي نوع من العمل لصالح أنفسهم أو أسرهم و مجتمعاتهم، وهي لدى المتعلمين أشد خطورة، فهي ليست فقط هدرا لطاقاتهم، و لكنها أيضا هدر لكل ما أنفق عليهم في عملية تعليمهم، و قد تكون بطالة هؤلاء المتعلمين سببا لانصراف غيرهم مستقبلا عن التعليم لعدم جدواه من الناحية الاقتصادية (من وجهة نظرهم).[2]

- الضرر الإنتاجي : هناك علاقة ارتباطيه بين التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي و التغيرات في معدل البطالة، هذا ما أثبته البروفيسور آرثر أوكن بعد دراسة أجراها و أطلق عليها اسم قانون أوكن، و يقر هذا القانون أنه إذا ارتفع معدل البطالة بمقدار 01 %، سيؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بما قدره 02%[3]

- هناك خسارة تترتب على بطالة العمال المهرة ومتوسطي المهارة حينما تطول فترة بطالتهم، و هذه الخسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهاراتهم أو خبراتهم.

- تعطيل جزء من قوة العمل يكلف الدولة نفقات إضافية حيث في كثير من دول تمنح الحكومات إعانات نقدية للمتعطلين فيها، هذا يعني أن عبئ إعانة البطالة الذي تتحمله الدولة يكون كبيرا كلما زادت أعداد البطالين و التي تؤثر سلبا على ميزانية الدولة، و كلما ارتفع معدل البطالة انخفض حجم إيرادات الدولة من جراء انخفاض حجم الضرائب التي تحصلها الحكومة و هذا ما يضعف من قدرة الحكومة على الإنفاق على الخدمات العامة الضرورية كالتعليم و الصحة و المرافق العامة.....

- يعتبر عنصر العمل عنصرا رئيسيا من عناصر الإنتاج، و عدم استغلال هذا المورد يضيع على الاقتصاد فرصة إشباع الحاجات التي كانت ستوفرها تلك القوة العاملة الراغبة و القادرة على العمل و الإنتاج.[4]

- إن تفاقم ظاهرة البطالة يعطي الفرصة لميلاد نوع آخر من النشاطات المشكلة لما يسمى بالاقتصاد غير الرسمي الذي يشغل عشرات الآلاف من العمال، هذا الأخير نتج عن التدهور المستمر للقطاع الرسمي، حيث يعد خسارة للخزينة العامة للدولة لأنه لا

1-Ulrich kohli, Analyse Macroéconomique, Université de Genève Département d'économie politique, De Boeck Université, Bruxelles,1999, P:90.

2-عادل أحمد عبد الجواد ،البطالة و الجريمة، مجلة الأمن و الحياة، العدد 278، سبتمبر2005، ص: 58.

3-Gregory N.Mankiw, Op.Cit, P: 44.

4-ناجي بن حسين، محمد الهادي مباركي، عبد الحليم عيساوي ،البطالة في الجزائر: دراسة تحليلية، مجلة الاقتصاد و المجتمع، العدد 01، جامعة منتوري، قسنطينة ،2002، ص: 129.

يدفع الضرائب التي يمكن أن تخلق مناصب شغل في القطاع الرسمي الذي بدوره سمح للقطاع غير الرسمي في الظهور و بالتالي تتشكل الحلقة المفرغة.

- انخفاض مستوى الناتج القومي و الدخل القومي، حيث أن وجود البطالة يؤدي إلى إهدار جزء من الطاقة الإنتاجية في المجتمع، و هذا يؤدي بدوره إلى ضياع جزء من الموارد في المجتمع و نقص في الناتج القومي و الدخل القومي.

- تضعف البطالة القوة الشرائية للعاطل عن العمل، حيث تنخفض قدرته على إشباع حاجاته الاقتصادية فيحرم من التمتع بحياة كريمة. [1]

ثانيا- الآثار الاجتماعية

إن الآثار الاجتماعية لا تقل أهمية عن الآثار الاقتصادية، و التي نوجزها فيما يلي:

- إن زيادة عدد العاطلين تمثل التربة الخصبة والبيئة المناسبة لدخول عالم الجريمة، فعجز العاطل عن إشباع حاجاته الضرورية بالطرق المشروعة، يضطره إلى سلوك سبيل الجريمة لتحقيق هذا الإشباع، لأن البطالة تؤدي إلى العزلة و فقدان الأهمية الاجتماعية للعاطل عن العمل، فيسيطر على الشاب المتعطل شعور بالفشل و الإحباط مما ينعكس على علاقته بالمجتمع، و يتولد لديه شعورا أعمق بالقنوط و الانطواء و اللامبالاة و اليأس من إمكانية تحسين حالته في المستقبل، و بذلك تقل مقاومته النفسية و الاجتماعية للتحدي الذي فرضته البطالة مما يجعله سهل الاستهواء و سهل التعرض و التأثر بالتيارات الانحرافية، فيقدم على بعض الجرائم كالسرقة و التعدي على أملاك الدولة، المخدرات، التزوير...الخ

- ارتفاع في حالات الأمراض النفسية بين العمال العاطلين التي تؤدي إلى تفشي العنف العائلي و حالات الانتحار و الطلاق و ما يتبع ذلك من ظواهر اجتماعية سلبية كالتفكك الأسري في المجتمع و تشرد الأطفال أو انحرافهم الأخلاقي.[2].

- لبطالة الأولياء تأثير سلبي على التحصيل الدراسي للأبناء ففي تحقيق حول "الأسرة و الميزانية" الذي أجري في فرنسا سنة 200 على عينة تتكون من 3771 تلميذ وجد أن 50% من فشل التلاميذ في الدراسة يعود إلى الوضع المادي السيئ للعائلة بسبب بطالة الآباء.

- إن إحدى نتائج ظاهرة البطالة زيادة حجم الفقر، الذي يعتبر من العوامل المشجعة على الهجرة، خاصة الهجرة غير الشرعية لدى الشباب.

- تؤثر البطالة سلبا على مشاركة الشباب في الحياة الاجتماعية خاصة بالنسبة لفرصهم في الاستقرار و الزواج و تأسيس أسرة. [3]

- و مما لا شك فيه أن الشؤون المالية تلعب دورا هاما في تحقيق الاستقرار الأسري، و يعتبر توفير أساس مادي من الأمور الحيوية في حياة الأسرة، و في الواقع، فإن كثيرا من

1-أشرف كبير سليمة ،الاستجابة لضغط البطالة لدى المتخرج الجامعي، رسالة ماجستير في علم النفس الاجتماعي، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005/2004، ص: 28.

2-Gérard Lutte, "Libérer l'adolescence", Editions Mardaga, Wavre, 1988, P: 165.

3- نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان ،2006، ص:56

- حالات الفشل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للأسرة إنما ترتبط بانعدام الدخل نتيجة البطالة مما يدعو للاستدانة المستمرة و الارتباك الأسري الشديد و ربما تصدع الأسرة، فكثير من المشاكل الأسرية كالهروب من المسؤولية و الطلاق تنشأ كنتيجة مباشرة للتعطل عن العمل.

- كما أن هناك علاقة ارتباط عكسية قوية بين البطالة و مستوى لمعيشة فكلما زادت البطالة انخفض مستوى المعيشة و بالعكس تؤدى إلى الحرمان من إشباع الحاجات الاقتصادية بسبب الدخل غير المستقر مما يحرمهم من التمتع بحياة كريمة[1]

ثالثا-الآثار السياسية

أما الآثار السياسية فيتمثل أهمها فيما يلي:

- عدم الاستقرار الاجتماعي يقود في كثير من الأحيان إلى عدم الاستقرار السياسي و الأمني ، فزيادة وقت الفراغ لدى العاطلين، يؤدي إلى استفحال الكثير من الأمراض الاجتماعية و النفسية التي تدفع للقيام بالأعمال الإرهابية و إشاعة الأمن في المجتمع.

- الفرد العاطل عن العمل يشعر بالإقصاء و الحرمان من طرف دولته و هذا يضعف لديه الشعور بالانتماء و الشعور بالوطنية.

-إن الأفواه الجائعة و النفوس المملوءة بالحقد و المرارة و اليائسة من إمكانية تحقيق حياة كريمة لأشد تهديدا لكيان الدولة من الأسلحة الفتاكة، فخطر انخفاض مستوى المعيشة، يؤدي إلى السخط الشعبي العام، الذي يحمل انعكاسات وخيمة على الاستقرار السياسي للبلد.

إذن فظاهرة البطالة هي واقع معقد و تحمل في طياتها عدة آثار سلبية تنعكس على الوضع الاقتصادي و الاجتماعي و أن استمرارها و عدم الاهتمام بها يزيد من حدتها، حيث ينجر عنها تبعات خطيرة على المجتمع، مما يستلزم وضع عدة تفاسير لها حسب الظرف الزمني الذي تظهر فيه من أجل إيجاد حلول لها،و هذا ما يؤكد الفرضية الأولى التي مفادها أن " البطالة تعتبر عائق اقتصادي و اجتماعي يجب تحليلها و تفسيرها ". [2]

1- محمد علاء الدين عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 84.

2-الإختلالات الاقتصادية، الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد ،نقلا عن الموقع الإلكتروني:
http://www.ets-salim.com/programmes_pdf/env2_eco_mana_01.pdf 2009/05/30

المطلب الثالث : تطور البطالة في الجزائر

أولا – البطالة في الجزائر قبل سنة 2000م

تعد مشكلة البطالة من أخطر المشاكل التي تعاني منها الجزائر بالنظر لما خلقته من أثار اقتصادية و اجتماعية لذا حاولت الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال و الى غاية يومنا هذا محاربة هذه الظاهرة عن طريق تنفيذ برامج و سياسات اختلفت باختلاف الظروف الاقتصادية يبين الجدول الموالي تطر معدل البطالة خلال فترة " 1985-2000"

الجدول رقم(1-3): معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1985-2000

السنوات	1985	1987	1989	1990	1991	1992	1993
معدل البطالة	9.7	21.4	18.1	19.7	20.3	21.3	23.1
السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل البطالة	24.4	28.3	28.1	28.3	28.6	29.3	29.8

المصدر: نبيل بوفليح " دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش المطبقة في الجزائر لفترة 1985-2010) أبحاث اقتصادية و إدارية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير – جامعة محمد خيضر – بسكرة العدد 12،2012 ص 248

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1-3) أن تذبذب نسبة البطالة في الجزائر حيث بلغت معدلها الأعلى الذي يقدر ب 29.8 سنة 2000 هذا المعدل لم تسجله الجزائر منذ سنة 1966 ترجع الأسباب إلى عدة عوامل داخلية بالإضافة إلى عامل النمو الديمغرافي ساهمت الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 في رفع معدلات البطالة من خلال ضعف نسبة النمو الاقتصادي و توقف الاستثمارات العمومية منذ سنة 1986 كما ان الإصلاحات الاقتصادية التي طبقة ابتداء من سنة 1998 و التي تدعمت بتطبيق برامج التعديل الهيكلي خلال فترة 1994-1998 ساهمت في رفع معدلات البطالة من إجراءات تسريح العمال للمؤسسات الاقتصادية التي عانت من حالة العجز الهيكلي إذ بلغ عدد العمال المسرحين خلال الفترة1994-1996 حوالي 300000 عامل مسرح [1]

ثانيا: البطالة في الجزائر من سنة 2000 إلى 2018:

بعد سنة 2000 الذي بلغ فيه معدل البطالة 29.8% بدأت النسبة في الانخفاض كما هو موضح في الجدول التالي:

1- محمد علاء الدين عبد القادر ، مرجع سابق ص 85

الجدول رقم (2-3) معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2018

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة	27.3	25.7	23.72	17.65	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل البطالة	10	10	11	9.8	10.6	11.2	10.7	12.3	11.1

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (www.ons.dz) مارس 2019

نلاحظ من الجدول أعلاه انه خلال الفتة 2001-2013 انخفضت نسبة البطالة و ذلك نتيجة إتباع الجزائر لبرامج و خطط تنموية لمكافحة البطالة التي ساهمت في انخفاض معدلها من 29.8% سنة 2000 إلى 9.8% سنة 2013 و هذا راجع إلى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في امتصاص عدد كبير من اليد العاملة ، و عرفت نسبة البطالة تذبذبا في الفترة 2014-2018 كما هو موضح في الجدول و ذلك بسبب ارتفاع عدد خرجي الجامعات و تذبذب أسعار البترول في الأسواق العالمية بالإضافة إلى عوامل اقتصادية أخرى.

و بلغ معدل البطالة لدى الشباب (16-24 سنة) 25.2% أي ما يعادل 1 شاب من ضمن 4 شباب و يبين الشكل التالي نسبة البطالة من سنة 2001-2018

الشكل رقم (2-3): معدل البطالة خلال الفترة (1985-2018)

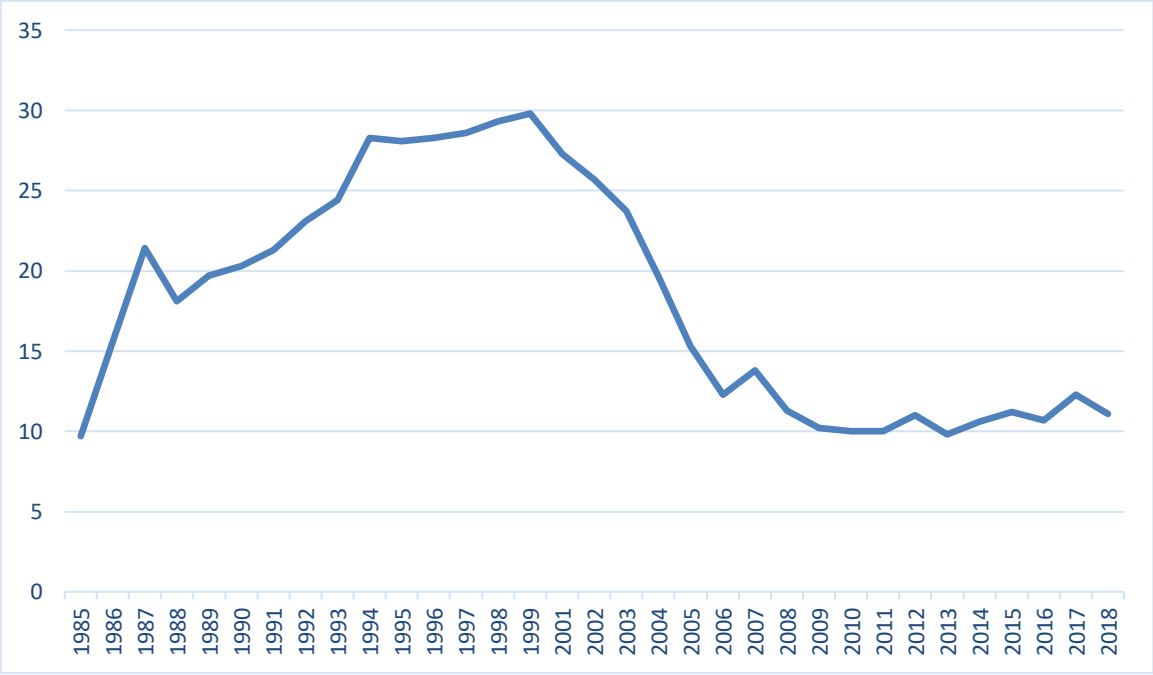

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-3)

المبحث الثاني : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق مناصب عمل

المطلب الأول:العوامل المؤثرة على التوظيف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تنقسم العوامل المؤثرة على التوظيف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عوامل مشجعة على التوظيف و أخرى تحد منه، رغم وجود اختلاف في دقة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها أصبحت تشكل نقطة التقاء و إجماع الباحثين و المهتمين بقضايا التنمية حول قدرتها على توفير المزيد من فرص العمل و ذلك لعدة اعتبارات و خصائص تتميز بها هذه المؤسسات من أهمها:

1- خلق فرص عمل جديدة

رغم صغر حجم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها إلا أن لها دور فعال في استحداث فرص عمل جديدة بطريقة مباشرة بالنسبة لأصحاب المؤسسات أو بطريقة غير مباشرة عند توظيفهم لأشخاص آخرين، و هذا يساهم في استجابة هذا القطاع للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل خاصة في الدول التي تعاني من كثافة سكانية و وفرة نسبية فيعرض العمل.[1]

2-ارتفاع كثافة العمل

تعتمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على استخدام تقنيات بسيطة تعتمد على كثافة تشغيل عنصر العمل حيث تعرف كثافة العمل بأنها "ناتج قسمة رأس المال المستثمر على عدد المشتغلين بالمنشأة" و يطلق البعض على هذا المعيار مسمى "تكلفة فرصة العمل" لأنه يعكس حجم رأس المال اللازم لتوظيف عامل واحد في المنشأة، كما أن الأبحاث أثبتت أن تكلفة فرصة العمل في المؤسسات الصغيرة تقل بمعدل ثلاث مرات عن متوسط تكلفتها في المؤسسات الكبيرة بشكل عام، و هكذا يتم توفير فرص عمل بتكلفة مناسبة.[2]

3- انخفاض رؤوس الأموال

تساعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على حل المشكلة الرئيسية في معظم الدول النامية و هي ندرة رأس المال، حيث تمتاز هذه المؤسسات بانخفاض نسبي لرؤوس الأموال و ذلك سواء تعلق الأمر بفترة الإنشاء أو أثناء التشغيل و من ثم فهي تحقق تكلفة استثمارية منخفضة – في المتوسط - لخلق فرص العمل حيث تتخصص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة الصناعية منها، في عدد محدود من القطاعات، مما يسمح لها استخدام

1-بلعزوز بن علي، إليفي محمد ،إشكالية تمويل المؤسسات ص و م في ظل مقررات لجنة بازل 2، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 17 - 18 أفريل 2006

2- صالحي صالح مرجع سابق ص 72

تكنولوجيا أقل كثافة في رأس المال و يؤدي هذا بدوره إلى انخفاض مستويات معامل (رأس المال / العمل) نسبيا في المؤسسات الصناعية الصغيرة، و هو ما يؤدي إلى زيادة قدرة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة على استيعاب فائض العمالة ، و قد أثبتت إحدى الدراسات أن متوسط تكلفة العمل من الاستثمار في المؤسسات الصغيرة تقل3 مرات عن متوسط تكلفة العمل في المؤسسات الكبيرة، يعني أن حجم الاستثمار المطلوب لتشغيل عامل واحد في الصناعة الكبيرة يمكن أن يوظف ثلاث عمال في الصناعة الصغيرة.[1]

4- بساطة المستوى الفني للعمال

لا تحتاج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالضرورة (باستثناء البعض منها) إلى عمالة ماهرة مدربة تدريبا عاليا، مما يجعلها قادرة على استيعاب أعداد كبيرة من العمالة الوافدة حديثا إلى سوق العمل، و كذا لطالبي العمل قليلو الخبرة الذين لا يجدون مناصبا في المؤسسات الكبيرة ، حيث يتميزون في أغلب الأحيان بتدني مستواهم التعليمي و المهني، خاصة في البلدان النامية.

5-انتشار فكر العمل الحر

إن التحول النسبي في تفكير و نمط سلوك العديد من الشباب الخريجين من المدارس و الجامعات ، المتمثل في عدم الرغبة في العمل داخل الوظائف المكتبية و المناصب الإدارية في العديد من الدول ، شكل الدافع الذاتي لبدء إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة أو حتى المشاركة في هذه المؤسسات بشكل أو بآخر، خاصة و أن هذا يتفق و صغر حجم مدخراتهم، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مناصب العمل نظرا لقدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على استيعاب أعداد كبيرة من الشباب العاطل عن العمل.[2]

6- مصدر لزيادة الدخل

تستوعب المؤسسات الصغيرة جزءا كبيرا من أوقات فراغ العمال مما يزيد من إنتاجهم و بالتالي زيادة دخولهم، عكس المناصب الإدارية ذات الدخل المحدود.

7- معامل مقاومة جيد

تعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أقل عرضة و تأثرا بالهزات الاقتصادية و التكيف مع تغيرات السوق بمقارنتها بالمشاريع الكبيرة فقد أثبتت الدراسات بالدول الأوروبية و منها فرنسا أثناء أزمة السبعينات أن 37% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان معامل مقاومتها جيد،و 20 % منها معامل مقاومتها جيد جدا أي 57 % من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة استطاعت اجتياز سنوات الأزمة دون عثرات كثيرة عكس المؤسسات الكبرى و يرجع تفسير ذلك أنها في حالة الانكماش أو تراجع النمو لا تعمد لتقليص مناصب العمل

1- صالحي صالح مرجع سابق ص 72

2- محمد فتحي صقر، واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية ،ندوة المشروعات الصغيرة - جانفي – 2004والمتوسطة في الوطن العربي :الإشكاليات وآفاق التنمية، جامعة الدول العربية، القاهرة ص 34

بل إلى الحفاظ عليها لأن تكاليف الأجور لديها متغيرة و متناسبة مع حجم نشاطها، فانخفاض معدل النمو يؤدي إلى انخفاض مستوى الأجور لا إلى الاستغناء عن أصحابها عكس المؤسسات الكبيرة التي نجد تكلفة الأجور فيها ثابتة و التأثير عليها لا يكون إلا بقرارات في آجال طويلة[1].

8- المرونة

تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمرونة و قدرة على الانتشار في مختلف المناطق الجغرافية بما يساعد على تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا و تقليص التفاوت بين الريف و الحضر و إعادة الريف إلى وضعه الطبيعي كوحدة منتجة و مصدرة لفائض إنتاجها مما يحد من معدلات الهجرة الداخلية و إعادة التوزيع السكاني و خفض نسب البطالة من خلال خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية.[2]

9- تشجيع المرأة لدخول عالم الشغل

تمكين المرأة كأم وربة بيت من زيادة مساهمتها في الأنشطة الاقتصادية من خلال العمل في الأوقات التي تناسبها، سواء في المنزل أو في الحي الذي تعيش فيه خاصة في مجال الصناعات و الحرف التقليدية مما يوفر عملا مفيدا للأسرة و المجتمع، و أكبر تجربة ناجحة في هذا المجال هي تجربة دول جنوب شرق آسيا، أما في فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية فقد قدرت نسبة النساء من بين أصحاب المؤسسات في سنة 1991ب 31.9% و33.7% على الترتيب

10- زيادة الملكية المحلية

في كثير من الأحيان يكون ملاك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أشخاصا يقيمون في المجتمع المحلي و هذا ما يؤدي إلى زيادة الملكية المحلية، بحيث يكون التحكم في القرارات الاقتصادية تحت سلطة أشخاص وطنيين قاطنين في المجتمع المحلي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة استقرار العمالة و خلق وظائف أكثر للمقيمين في تلك المنطقة، أي استثمار جزء كبير من الأرباح داخل المجتمع المحلي. [3].

---

1 - جمال الدين سلامة ،مرجع سبق ذكره. ص 73

2- مؤتمر منظمة العمل العمل العربي، العربية ،الدورة الخامسة و الثلاثون المشروعات الصغيرة ون، المتوسطة ا،كخيار للحد من البطالة و التشغيل في الدول العربية_ 23 فيفري 2008 مارس ص60

3- Bertrand Duchéneaut, Op. Cit, P102 :

المطلب الثاني : موانع التوظيف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يواجه التوظيف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عدة موانع أهمها:

1- صعوبة التسريح الاقتصادي للعمال

يفضل الكثير من أرباب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عدم الاسترسال في التوظيف توخي الانعكاسات التقلبات الاقتصادية، التي يضطر بسببها صاحب المؤسسة للاستغناء عن عدد من العمال تفاديا للتعقيدات الإدارية و ما تتطلبه من أعباء كبيرة و تعويضات.

2-ارتفاع معدل دوران التوظيف

تقوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدور كبير في إعداد العمالة الماهرة، فعملية تكوين العمال و اكتسابهم للخبرة مكلفة للمؤسسة و توقع ترك العامل لمنصبه لأول اقتراح بأجر أفضل من الأجر الحالي وارد جدا. حيث يفضل العامل الماهر العمل في مؤسسة كبيرة التي تجتذبه بالأجور المرتفعة و غيرها من المزايا، فضلا عن إحساسه بالأمان و الاستقرار على معيشته و مصدر رزقه عن العمل في مؤسسة صغيرة حتى و لو عرض عليه العمل بأجر مماثل وذلك ربما يرجع إلى تخوفه من عدم استمرار المشروع الصغير [1]

3- التأمينات الاجتماعية

تشترط هيئة التأمينات الاجتماعية على صاحب العمل التأمين على كافة العاملين بالمؤسسة أيا كان عددهم، و قد يتقاعس أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن ذلك بسبب قصور الوعي وعدم إدراك مفهوم التأمينات الاجتماعية أو عدم الرغبة في تحمل أقساط التأمين أو لعدم استقرار العمالة و سرعة دورانها، كما قد يتأخر بعضهم عن سداد ما عليهم من مستحقات للتأمينات الاجتماعية إذا لم تتوفر لديهم السيولة الكافية مما يعرضهم لدفع غرامات و فوائد تأخير تضيف أعباء جديدة عليهم.[2]

4- التشريعات المنظمة لسوق العمل

إن تدخل الحكومات و نقابات العمال في سوق العمل بتحديد الحد الأدنى للأجور و لسن الالتحاق بالعمل و لتنظيم تشغيل الإناث و الأطفال و نظم الإجازات و المكافآت و غيرها يؤدي إلى تقييد فرص العمل التي يمكن أن توفرها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث يتفادى صاحب المؤسسة الشكاوي المحتمل أن يتقدم بها العمال لجهات الاختصاص بدعوى عدم الحصول على الحد الأدنى من الأجر أو تجاوز عدد ساعات العمل الرسمية، و يجتنب كل هذا عن طريق الاعتماد على العمالة الأسرية والمؤقتة والموسمية، وكذلك العمالة الوافدة الغير حاصلة على ترخيص عمل أو إقامة، مع عدم

1- صالحي سلمى، مرجع سبق ذكره. ص77

2-Jean Louis Malouin, yvon Gasse, L'innovation technologique dans les PME manufacturières: études de cas et enquête, L'institut de recherche politique Québec 1992, P: 13.

الإبلاغ عن العمالة الفعلية المتواجدة بالمؤسسة، وتؤدي هذه الاعتبارات إلى صعوبة الحصر الدقيق للعمالة الفعلية الملحقة بقطـاع الأعمال الصغيرة.[1]

5-أساليب التوظيف و طبيعة الوظائف و الأجور في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لا توجد عوامل موضوعية تجعل أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يقبلـون علـى توظيف اليد العاملة، هذا ما يفسر عدم توفر دراسة بشكل علمي و اقتصادي لسياسة التوظيف لهذا النوع من المؤسسات ،فلهذا نحاول توضيح بعض العوامل المحددة لأساليب التوظيف، التي في نفس الوقت هي مؤثرة على الأجور و طبيعتها.

يمكن تلخيص عوامل التوظيف في العناصر التالية: الأزمة الاقتـصادية ،طبيعـة النـشاط، التشريعات، الطلب و السوق و غيرها. و تبين أن التوظيف قد يصبح ضمن القرارات الإستراتيجية، الطويلة أو المتوسطة الأجل للمؤسسة، و يتكيف مع طبيعة نشاطها، إذا ما تأكد فعلا زيادة في الطلب الفعلـي بالـسوق و يمكن حصر الحالات التي تشجع على استحداث مناصب عمل دائمة في حالتين:

- ظهور أسواق جديدة منشئة لعلاقات إنتاج مزمنة تدفع بصاحب العمل لرفـع كفـاءة مؤسسته و تطويرها،و مضاعفة حجم الإنتاج بها، مما يستدعي توظيف عمال جدد دائمين.
- إن تعبئة الموارد البشرية في إطار برامج إستراتيجية، نتيجة انطلاقة الأنشطة و القطاعات الاقتصادية لتلبية احتياجات جديدة، مثلما هو الحال بإدخال التكنولوجيات المتطورة في الحيـاة اليومية التي أدت الضرورة للحاجة إليها في العصر الحالي، مما زاد من مناصب العمل المتميزة بمستوى علمي متقدم و مناسب لتلك التكنولوجيا.

و هناك ثلاثة أنواع من القيود تجعل المؤسسة تتحكم في التوظيف هي:

أ – النظرة الشخصية لصاحب المؤسسة

رؤية صاحب المؤسسة و نظرتها لخاصة لطريقة تنمية مؤسسته و تطويرها، تنعكس علـى سلوك المؤسسة اتجاه التوظيف، كما يؤخذ بعين الاعتبار إمكانية تراجع إنتاجية العامل وفـق قانون تناقص الغلة.

ب-الحفاظ على استقلالية المؤسسة

تطرح في حالة المقاولات من الباطن و التعاون فيما بينها، فاحتمال تعطل مؤسسة يجـر وراءه تعطل مؤسسات أخرى مرتبطة بها، نتيجة غياب العمال بإحداها مثلا أو إصابة البعض منهم، أو توقفهم لسبب أو لآخر، و تفاديا لهذا النوع من المخاطر،لا تلجأ المؤسسة إلى أعداد و حجم كبير من العمالة. [2]

1- صالحي سلمى، مرجع سبق ذكره. ص77
2-محمد فتحي صقر، مرجع سبق ذكره. ص44

ج- **تعظيم المنفعة الاقتصادية**

يتبع التوظيف نوع و طبيعة المنافسة التي تعمد إليها المؤسسة فإما:

-منافسة شرطها تخفيض التكاليف إلى أدنى مستوى لها مقارنة مع مستوى تكاليف منتجات المنافسين، فتوظف و تكثف المؤسسة من الوسائل التقنية على حسابا ليد العاملة بالابتعاد قدر الإمكان عن توظيف دائم للعمال،و إن اضطرت لاستخدام يد عاملة فعادة تلجأ لعمالة قليلة الكفاءة و التكلفة و بشكل مؤقت.

- منافسة شرطها تقديم أحسن الخدمات للزبائن، و منتجات ذات نوعية جيدة و بأنواع مختلفة، ما يدفع بالمؤسسة لاتخاذ سياسة توظيف عمال ذوي مستوى عال منا لكفاءة و طول التجربة، كمستخدمين دائمين بها.

- قانون تناقص الغلة: وهو ينص على أن المنتج في المدى القصير عند توظيفها لعنصر إنتاجي واحد وهو عنصر العمل، مع ثبات عناصر الإنتاج الأخرى، فإن الإنتاجية الحدية للعمل تتزايد في البداية إلى أن تصل إلى حجم معين فتبدأ بالتناقص ثم تنعدم، وقد تصبح سالبة في النهاية. [1]

6- طبيعة الوظائف و الأجور

تعتمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عموما على صغار السن و المتقاعدين من العمال و تتميز بكثافة مرتفعة من النساء العاملات، مقارنة مع المؤسسات الضخمة، حيث تستعمل موارد بشرية قليلة التجربة نظرا لكون الأعمال التي ينجزونها بسيطة و غير معقدة عموما.

أما الأجور فعادة تكون أقل من الأجور الممنوحة بالمؤسسات الكبيرة ،هذا ما يؤكد مرونة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تكيفها مع تغيرات الطلب كما رأينا سابقا، و تسجل نفس الملاحظة فيما يخص الامتيازات الاجتماعية فهي قليلة أو منعدمة، و هذ اراجع إلى انعدام تنظيم عمالي يطالب بتحسين الأجور من فترة إلى أخرى، بالإضافة لكون الاهتمام الأول و الأساسي للعامل في المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة،موجه فقط للأجور [2]

1- محمد فتحي صقر، مرجع سبق ذكره. ص44

2- جمال الدين سلامة ،مرجع سبق ذكره. ص 77

المطلب ثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في امتصاص البطالة

إن من الأهداف الأساسية لإنشاء المؤسسات الصغير ة و المتوسطة ترقية روح المبادرة الفردية و الجماعية باستخدام أنشطة اقتصادية و سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل و كذا إحياء تلك التي تم التخلي عنها سابقا كذلك استحداث فرص عمل جديدة و من مميزاتها استخدام اليد العاملة التي لا تتطلب مهارات عالية و قدرات كبيرة مثل فئة المسرحين من عملهم لسبب مباشر أو غير مباشر و عملية إدماجهم من جديد و من مميزاتها كذلك استعادة كل حلقات الإنتاج الغير مربحة و الغير هامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى.

في ضل التغيرات الاقتصادية التي تعرضت لها الدولة من انخفاض في سعر المحروقات و الذي يعتبر المحرك الأول و الوحيد للاقتصاد الجزائري، يعاني هذا الأخير من ضعف القطاعات الاقتصادية التي تحتاج إلى اليد العاملة الكثيفة و على رأسها قطاع الصناعات التحويلية نتيجة لضعف تنافسيتها أمام المنافسة الأجنبية.

إن تناول مشكلة البطالة التي تعاني منها الجزائر فيما يتعلق بسوق العمل هو عدم قدرة القطاع المهيكل و على وجه الخصوص القطاع الصناعي على خلق مناصب عمل و ذلك نتيجة التدني الشديد في معدلات نموه حيث انخفض معدل نمو قطاع الصناعة بنسبة 4% و بنسبة 2 % في قطاع التجارة و بنسبة 7% في قطاع الري مما انعكس سلبا على القدرة على خلق مناصب الشغل و أدى بذلك إلى فقدان البعض منها، هنا يبرز دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال مساهمتها في امتصاص نسبة من البطالة لمل توفره من مناصب شغل و إعادة تشغيل و استغلال محركات خادمة تحتاج إلى الاستثمار فيها من جديد [1]

أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل

تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل اذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب الشغل الجديدة فهي تتجاوز المجال رغم صغر حجمها و الإمكانيات الضعيفة التي تتوفر عليها و يلقى هذا الدور صدى واسعا في الدول النامية و المتقدمة مع اضطراب معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي الأقدر على القضاء على جانب كبير من البطالة

1- دبقة شريف العايب عبد الرحمن " العمل و البطالة كمؤشر لقياس التنمية المستدامة – حالة الجزائر-" أبحاث اقتصادية و إدارية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة – العدد 2008 ، ص 10

2- د بوقادير ربيعة و د مطاي عبد القادر "تقييم اداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال فترة 2001-2016 " ابحاث اقتصادية – كلية العلوم الاقتصادية التجارية و التسيير- جامعة حسيبة بن بوعلي - شلف العدد 2018 ص 5

الجدول رقم (3-3) :حصة التشغيل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التشغيل الكلي للفترة (2001-2016)

السنة	التشغيل الكلي	التشغيل في م ص و م	النسبة
2001	6182992	634375	10.26
2002	7654821	684341	8.94
2003	5168622	705000	13.66
2004	6147390	838504	13.64
2005	8040667	1157856	14.4
2006	8821458	1252647	14.2
2007	8594794	1355399	15.77
2008	8916985	1502512	16.85
2009	8877190	1546584	17.42
2010	9026574	1625686	18.01
2011	8980156	1724190	19.2
2012	9194612	1848117	20.1
2013	9442887	2001892	21.2
2014	9850374	2157232	21.9
2015	10757804	2371020	22.04
2016	11181636	2487914	22.25

المصدر: د بوقادير ربيعة + د مطاي عبد القادر "تقييم اداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال فترة 2001-2016 " ابحاث اقتصادية – كلية العلوم الاقتصادية التجارية و التسيير- جامعة حسيبة بن بوعلي - شلف العدد 5 2018 ص

من الجدول أعلاه نلاحظ تطور مناصب الشغل خلال الفترة 2001 إلى 2016 ، نرى التزايد الملحوظ مقارنة بسنة 2001 كانت نسبة التشغيل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 10.26% لتصبح 22.25% سنة 2016 أي 2487914 منصب شغل تعرضه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من إجمالي التشغيل المقدر ب 11181636 من نفس السنة حسب الديوان الوطني للإحصائيات و هي زيادة لا يستهان بها في ضل التغيرات الاقتصادية الراهنة التي تشهدها الدولة الجزائرية،و هذا ما ساهم في انخفاض معدلات البطالة التي انتقلت من 27.3% سنة 2001 إلى 15.3% سنة 2005 لتصل إلى 10% سنة 2010 و 11.2% سنة 2015.

الجدول رقم (4-3): أهم القطاعات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب إحصائيات سنة 2016

قطاع النشاط	العدد	النسبة المئوية
- الفلاحة	7094	0.7
- المحروقات: الطاقة و الخدمات المتصلة بها	3201	0.32
- البناء و الأشغال العمومية	169124	16.68
- الصناعات التحويل	99275	9.79
- الخدمات (تحتوي مهن حرة)	501645	49.49
- الحرف التقليدية	233298	23.02
المجموع	1013637	100

المصدر- دبقة شريف العايب عبد الرحمن- مرجع سبق ذكر هص240

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5-3) أن قطاع الخدمات مثل النقل و السياحة و المهن الحرة يحظى بأعلى نسبة فيما يتعلق بأهم الأنشطة التي تساهم فيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تأتي بعده الحرف التقليدية ثم قطاع البناء و الأشغال العمومية و يأتي قطاعي الفلاحة و المحروقات بنسب ضئيلة

من خلال الجداول السابقة لا يخفى على القارئ ملاحظة المساهمة التي تضيفها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري على غرار هذا الأخير فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تساهم بتوفير مناصب شغل رغم صغر حجمها لأنها تعتمد على استخدام تقنيات بسيطة عن طريق تكييف عنصر العمل و يعتبر العنصر البشري من أهم عوامل الإنتاج، كما أنها تستوعب عددا من العمال الذين لا تتوفر فيهم شروط العمل في المؤسسات الكبرى لأنها تعتمد على العمالة الماهرة و المدربة تدريبا عاليا و هذا ما يجعلها قادرة على استعان إعداد من العمالة الوافدة حديثا إلى سوق العمل، كما أنها تستطيع أنت تتأقلم مع المتغيرات الاقتصادية الطارئة مما يضمن للعمالة الاستقرار في مناصبهم و ذلك على عكس ما هو عليه في المؤسسات الكبيرة التي تتأثر بسرعة بالمتغيرات المحيطة مما يجعلها تلجا إلى تسريح العمال كما أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تساهم في توفير مناصب الشغل و دلك من خلال مساهمة المرأة في الأنشطة الاقتصادية عن طريق مزاولتها للأنشطة سواء في مجال[1]

1- المصدر- دبقة شريف العايب عبد الرحمن- مرجع سبق ذكره ص240

ثالثا: الإجراءات الجديدة لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

نظرا للنتائج المشجعة التي حققتها المؤسسات الصغير ة و المتوسطة خاصة في مجال التشغيل، حيث أثبت قدرتها المتميزة على توفير مناصب الشغل وامتصاص البطالة و تماشيا مع سياسة التنمية التي باشرتها الدولة، فقد اتخذت إجراءات عملية من خلال الأمر رقم09–01 المؤرخ في22 جويلية 2009 و المتضمن قانون المالية التكميلي لنفس السنة و التي تهدف إلى دعم إنشاء المؤسسة الصغيرة و المتوسطة و الحفاظ عليها و تشجيعها على زيادة التوظيف، و ذلك من خلال ما يلي :

- تمديد فترة الاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لتدعيم تشغيل الشباب لمدة سنتين، عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف 5 عمال على الأقل لمدة غير محددة
- تخفيف الضغط الجبائي على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لاسيما التقليص من الضريبة على أرباح الشركات التي انتقلت من25% إلى19% لفائدة قطاع إنتاج سلع البناء و الأشغال العمومية و السياحة.[1]
- الإعفاء من الضريبة على الدخل لمدة5 سنوات لفائدة المقاولين المؤهلين بمساعدة الصندوق الوطني لدعم القروض المصغرة و تعزيز الضمانات لتغطية مخاطر تمويل قروض الاستثمار التي يتم منحها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- الاستفادة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة و كذا تخفيض نسبة الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة و التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، لكل مقاول يتعهد عند انطلاق النشاط بإنشاء أكثر من 100 منصب شغل، و ذلك لمدة 5 سنوات.
- تشجيع الإنتاج الوطني بالاستفادة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة في الاقتناءات المتعلقة بالسلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في الاستثمار، ذات مصدر جزائري[2].
- من أجل تحقيق التوازن الجهوي و التشجيع على الاستثمار في كافة أنحاء البلاد، تقرر إنشاء صندوق للاستثمار في كل ولاية يكلف بالمساهمة في رأسمال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي ينشأها الشباب المقاولون، و كذا تخفيض نسبة الفوائد على القروض الممنوحة من طرف البنوك لهؤلاء الشباب، ب 60% و 80% و 95% حسب طبيعة المشروع و منطقته الجغرافية[3].
- رفع نسبة الضمانات على القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و التي سيمر سقفها من50 مليون دج إلى250 مليون دج، و كذا توسيع ضمانات الدولة لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة[4].

1- د بوقادير ربيعة + د مطاي عبد القادر – مرجع سبق ذكره ص10

2-المادة 07، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 44، الصادر بتاريخ 26 جويلية 2009، ص: 5.المعدل بالقانون 09/16 المتعلق بتطوير الاستثمار

3-المادة 33، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 44، الصادر بتاريخ 26 جويلية 2009، ص: 10.

4-المادة 35، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 44، الصادر بتاريخ 26 جويلية 2009، ص: 10.

- استفادة أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المستوفون اشتراكاتهم في الضمان الاجتماعي الذين يوظفون لمدة سنة، طالبي عمل مسجلين بشكل دوري لدى وكالات التوظيف، من تخفيض في حصة اشتراك أرباب العمل في الضمان الاجتماعي بالنسبة لكل طالب عمل تم توظيفه و يحدد هذا التخفيض كما يلي:

* 20% بالنسبة لأرباب العمل الذين يوظفون طالبي العمل الذين سبق لهم العمل في المنطقة الشمالية من البلاد.

* 28 % بالنسبة لأرباب العمل الذين يوظفون طالبي العمل لأول مرة في المنطقة الشمالية من البلاد.

* 36% بالنسبة لجميع أنواع التوظيف التي تتم في المناطق الواقعة بالهضاب العليا و الجنوب.[1]

- و قصد التشجيع على التجديد و الابتكار لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فقد استحدثت الوزارة الجائزة الوطنية للابتكار، و رصدت لها مبلغ قدره 6000000 دج[2].

رغم هذه القرارات الهامة التي اتخذتها الوزارة إلا أنها تبقى غير كافية من أجل اللحاق بركب الدول الرائدة في هذا المجال خاصة و أن الجزائر قد أمضت عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و هي على أبواب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، و هذا ما يفرض علينا تحضير مؤسساتنا لمواجهة و منافسة نظيراتها الأجنبية التي استفادت من ظروف نشأة و دعم متناسق و ملائم، و الاستفادة من عوامل و مقومات نجاحها بما يناسب ظروف بلدنا، من أجل الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية و عجلة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للنمو و زيادة الإنتاج و تنويعه

4-المادة 60، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 44، الصادر بتاريخ 26 جويلية 2009، ص: 14.

5-المادة 100، 102، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 44، الصادر بتاريخ 26 جويلية 2009، ص: 21.

.

الخلاصة.

إن الاهتمام القديم الحديث بموضوع البطالة لم يخل من بعض الغموض الذي اكتنف هذا المفهوم كمصطلح علمي وذلك نتيجة لتعدد التعريفات لمفهوم البطالة، إلا أنها وصف ينطبق عموما على كل شخص بدون عمل، ومتاح للعمل، ويبحث عنه.
وتكتسب مشكلة البطالة خطورتها من حيث ارتباطها وتأثيرها في البناء الاقتصادي و الاجتماعي والاستقرار السياسي للمجتمعات، فعدم الاستفادة من بعض الطاقات البشرية، يدفع بها إلى ولوج عالم الجريمة والانحراف والتي تقود في كثير من الأحيان إلى أللأمن في البلد.
أما البطالة في الجزائر فقد عرفت منعرجا حاسما في نهاية القرن العشرين، حيث ارتفعت إلى مستويات قياسية إثر تزامن الأزمة الاقتصادية العالمية مع الإصلاحات التي باشرتها الجزائر خلال سنوات التسعينات وكذا الظروف الأمنية الصعبة التي عثرت مسار الاستثمار و ما كانت معدلات البطالة لتتراجع إلا في مطلع الألفية الثالثة إثر تبني الجزائر برنامجا لإنعاش الاقتصادي من خلال تشجيع المؤسسات الصغير و المتوسطة و وضع تسهيلات خاص بها و ذلك نظرا للدور المحوري الذي تلعبه في تخفيض مستوى البطالة و توفير مناصب عمل لمختلف أفراد المجتمع على اختلاف مستوياتهم و إمكاناتهم و ذلك من خلال الاتجاه نحو دعم وترسيخ ثقافة التشغيل الذاتي والعمل الحر وتشجيع المبادرات الفردية والخاصة، وفي هذا السياق يرى كثير من الاقتصاديين والباحثين أن تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع إنشاءها يعد من أهم روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها منطلقا أساسيا لمعالجة البطالة .

الخاتمة:

إن التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يدفعنا أولا لمعرفة مفهوم المؤسسة في حد ذاتها باعتبارها النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وخصائصها باعتبارها منظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية، المالية والإعلامية، كما رأينا تصنيفات المؤسسة وأي من الأشكال القانونية أكثر ملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي عرفت صعوبة في تحديد تعريف واضح وشامل لها.

ومن جهة أخرى فإن هذا النوع من المؤسسات يكتسي أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول سواء النامية أو المتقدمة، نظرا للخصائص التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة المتمثلة في سهولة تأسيسها وارتباط الجانب الاقتصادي فيها بالجانب الاجتماعي.

وبالنظر للمشاكل الاقتصادية الكبيرة التي عرفتها مختلف الدول وما ترتب عنها من مشاكل اجتماعية وسياسية جعلتنا ندرك مختلف الدوافع التي كانت وراء ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأهداف التي جاءت من أجلها، لذا نجد بعض الدول اتبعت مسارا رائدا في تحقيق التنمية من خلال هذا القطاع.

أما عن واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر فقد مر بثلاثة مراحل منذ الاستقلال هي:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة من 1963-1982.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة من 1982-1988.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من 1988.

حيث شهدت المرحلة الأخيرة تحولات عميقة للانتقال من اقتصاد إداري إلى اقتصاد منفتح يلعب فيه القطاع الخاص المحلي والأجنبي دورا محوريا من خلال المكانة والدور الذي يحتله في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي بإظهار مساهمته في التشغيل وتحقيق التوازن الجهوي، والقيمة المضافة والناتج الإجمالي والتجارة الخارجية مع الوقوف على

أهمية الصعوبات والعراقيل التي تعترض تطور القطاع في ظل المحيط الاقتصادي الحالي، كتلك التي تتعلق بالجانب التمويلي وصعوبة الحصول على منافذ تسويقية وافتقار الخبرة وغيرها.

إن جملة هذه المشاكل وغيرها جاء القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحلول للعديد منها، كإعطاء تعريف محدد لها وتحديد تدابير مساعدتها ودعم ترقيتها؛ كما ساهمت السياسات والاستراتيجيات التي تبنتها الجزائر في تحسين المحيط المالي والقانوني والإداري لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذه السياسات بدأت قبل ذلك بتكليف وزارة خاصة بالقطاع سنة 1994 حاولت تأطيره تشريعيا وتنظيميا وإيجاد الآليات والهيئات الإدارية والتقنية التي من شأنها تحسن محيط المؤسسة كحاضنات الأعمال التي أوكلت لها مهمة توفير المحيط الملائم لاحتضان المشروع، ولتوفير تسهيلات تمويلية تم استحداث صندوق ضمان القروض حيث قدرت القيمة الإجمالية للضمان المقدمة من طرفه بـ 1.637.000.000 دج لهذا القطاع، كما ساهمت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من امتصاص جزء كبير من البطالة مما أدى الى انخفاضها.

وكتوصيات أردنا إضافتها لإثراء هذا الموضوع نقترح ما يلي:

- تحسين وترقية محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر خاصة الجانب التمويلي وهذا بإنشاء ودعم صناديق ضمان القروض لتحفيز البنوك والمؤسسات المالية؛ والجانب التسويقي، وذلك بتنظيم صالونات ودور عرض جهوية و دولية لعرض منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إقامة معهد تكوين وتأطير لمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأن أغلبهم لا توجد لهم ثقافة التفاؤل فهم منشئون لمؤسساتهم بمؤهلاتهم وشهاداتهم الخاصة بأنشطة الإنتاج دون اعتبار للجانب الإداري والتجاري للمؤسسة.
- إزالة كل الحواجز الإدارية والإجراءات الطويلة عن طريق اختصار كل ذلك في شبابيك موحدة وتتم معالجة الملفات في مرة أقل من الحالية "30 وم".

- التوجه إلى قطاعات جديدة أخرى غير المشغلة (قطاع الصيدلة والمواد الصيدلانة، النقل البحري، السياحة، الفندقة، تربة المواشي والصيد البحري...)، مع إعطاء توازن جهوي وهذا باستغلال المناطق الداخلية والصحراوية لأن الإحصائيات تؤكد تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات الكبرى.
- تعميم استعمال التكنولوجيا الحديثة في كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (إعلام آلي، إنترنيت، الاتصال السلكي واللاسلكي...).
- إعطاء القطاع ميزانيات أكبر وإنشاء بنوك متخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستغلال الوضعية المالية المريحة التي تعيشها الجزائر في ذلك خاصة بعد إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي الثاني الذي خصص له غلاف مالي قدره 55 مليار دولار.
- دعم المنتوج الوطني من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تعامل المؤسسات الكبيرة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتلبية احتياجاتها، مما يعود بالإيجاب على مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة بإيجاد منافذ تسويقية جديدة لها.
- اعتماد معايير موضوعية وواقعية في دراسة وتأهيل المشاريع بالاعتماد على معطيات كمية مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية لكل منطقة.
- تحديد النشاطات وتعددها فيما يتوافق مع حاجات المنطقة ومردودية المشروع.
- تشجيع التشاور بين الهيئات الحكومية من جهة والجمعيات أو المنظمات المهنية، في إعداد كل سياسة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تم هذا البحث بعون الله عز وجل، ورجاؤنا أن يلهمنا السداد في الفكر والقول والعمل، بحيث حاولنا بكل جهد وتفاني أن نخلص في عملنا هذا، وسعينا سعيا حثيثا للوصول إلى نتائج دقيقة، حيث وفرنا له جل وقتنا وجهدنا وتفكيرنا خاصة، ومع ذلك فإننا لا نزعم أننا بلغنا به درجة الكمال، فالكمال لله وحده وهو نعم المولى ونعم النصير.

قائمة المراجع

المراجع بالغة العربية

الكتب:

01- محمد بدر الله الظاهر ،الضرورات التي تفرضها سياسة الخصخصة في مجال علاقات العمل، الطبعة الأولى،منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ،2004

02- زينب صالح الأشوح ،الاطراد و البيئة و مداواة البطالة، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع،الطبعة الاولى، القاهرة 2003

03- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت ،أكتوبر، 1997

04- مدحت القريشي ،اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان ،2007

05- محمد علاء الدين عبد القادر ،البطالة أسالب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي و الأمن القومي في ظل الجات، العولمة،و تحديات الإصلاح الاقتصادي، منشأة المعارف، الإسكندرية ،2003

06-نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان ،2006

07-محمد فتحي صقر، واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية ،ندوة المشروعات الصغيرة - جانفي – 2004 والمتوسطة في الوطن العربي :الإشكاليات وآفاق التنمية، جامعة الدول العربية، القاهرة

08- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان بابنات، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دار المحمدية العامة، الجزائر 2004

09- هايل عبد المولى طشطوش ،المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى ،2012، 1433ه

10- محمد محروس إسماعيل، اقتصادياًت الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب المستقبل، الطبعة الأولى ،مصر، 1992

11 -عبد الغفور عبد السلام وآخرون, إدارة المشروعات الصغيرة, دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،ط 1, 2001,

12-منال طلعت محمود, التنمية والمجتمع, المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الاولى, الإسكندرية, 2001

13- فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005

أطروحات الدكتوراه و الرسائل الجامعية

01- لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004

02- لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004

03- أشرف كبير سليمة ،الاستجابة لضغط البطالة لدى المتخرج الجامعي، رسالة ماجستير في علم النفس الاجتماعي، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005/2004

04- دبقة شريف العايب عبد الرحمن " العمل و البطالة كمؤشر لقياس التنمية المستدامة – حالة الجزائر-" أبحاث اقتصادية و إدارية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة – العدد 2008

05- عبد الكريم الطيف، واقع وآفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإصلاحات: حالة الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002،

06 - فايزة بن شوشة، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل، مذكرة ليسانس غير منشورة، المركز الجامعي بالمدية، 2003

07- بوشارب ناريمان " سبل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – حالة بسكرة- 2001/2004 مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر – كلية العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر – بسكرة 2014/2013

المقالات العلمية

01-د بوقادير ربيعة و د مطاي عبد القادر "تقييم اداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال فترة 2001-2016 " ابحاث اقتصادية – كلية العلوم الاقتصادية التجارية و التسيير- جامعة حسيبة بن بوعلي - شلف العدد 2018

المجلات

01- البشير عبد الكريم ،تصنيفات البطالة و محاولة قياس الهيكلية و المحبطة منها خلال عقد التسعينات، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ،2004

02- ناجي بن حسين، محمد الهادي مباركي، عبد الحليم عيساوي ،البطالة في الجزائر: دراسة تحليلية، مجلة الاقتصاد و المجتمع، العدد 01، جامعة منتوري، قسنطينة ،2002،

03- عبد الفتاح بوخمخم، و صندرة سايبي ،دور المرافقة في دعم انشاء المؤسسات الصغيرة التجربة الجزائرية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ،المجلد7، العدد 3، 2011

04- علوني عمار ،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 01 سنة 2010
05- بن عنتر عبد الرحمان ،واقع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق العلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد 24، العدد الأول ،2008،
06- محمد زيدان ،الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 07، 2010
07- نوال عبد الحميد الفخري, "المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة: آليات نجاحها وتطويرها"، جريدة الحدث الاقتصادي، يومية عراقية، العدد 591, الأربعاء 1 فيفري 2006
08- د تركي بن محمد العطيان، البطالة و علاقتها بالسلوك الإجرامي، المجلة العربية لدراسات الأمنية و التدريب، مجلد 21 العدد 41 ، 2004
09- عادل أحمد عبد الجواد ،البطالة و الجريمة، مجلة الأمن و الحياة، العدد 278 سبتمبر2005
10- صالح صالحي ،أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسسير، العدد 30، 2004

الجرائد الرسمية

01- الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 44، الصادر بتاريخ 26 جويلية 2009
02- الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 46، الصادر بتاريخ 12 أوت 2009

المؤتمرات و الملتقيات

01- بلعزوز بن علي، إليفي محمد ،إشكالية تمويل المؤسسات ص و م في ظل مقررات لجنة بازل 2، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 17 - 18 أفريل 2006
02- مؤتمر منظمة العمل العمل العربي، العربية ،الدورة الخامسة و الثلاثون المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة و التشغيل في الدول العربية 23 فيفري مارس 2008
03- بوزيان عثمان ،قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى متطلبات بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، جامعة الشلف (الجزائر)، 71 و 81أفريل2006،.
04- عبد اللاوي مفيد، جميلة الجوزي ،الإجراءات المتبعة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق

النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي (الجزائر)، يومي 06/05/ماي 2015
05- بوهزة محمد بن يعقوب ،تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة في الدورة التدريبية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف (الجزائر)، ماي2003
06- شريف بوقصبة، علي بو عبد الله، واقع وافاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي (الجزائر)، يومي 05-05/06/ماي/2013.
07- غياط شريف، بوقموم محمد ،التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورها في التنمية، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الدول العربية تحت إشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 17 -81أفريل2006،
08- الأخضر بين عمر، علي باللموشي ،" معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي(الجزائر)، يومي 2013/50/60/50،
09- إسماعيل بوخاوة وعبد القادر عطوي، " التجربة التنموية في الجزائر وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، بحوث ومناقشات الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المغاربية التي نظمتها جامعة فرحات عباس- سطيف أيام 25- 28 ماي 2003 م
10- حسين بن ناجي " مزايا الاستثمار في المشروعات الصغيرة وآفاق تطويرها في الجزائر"، بحوث ومناقشات الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المغاربية التي نظمتها جامعة فرحات عباس- سطيف - والبنك الإسلامي للتنمية أيام 24-27 ربيع الأول 1425 هـ الموافق لـ 25-28 ماي 2003م
11- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، بحوث ومناقشات الدورة التدريبية الخاصة بدور الحاضنات التكنولوجية في تنمية الصناعات التي نظمتها المنظمة بالقاهرة، أيام 4-8 أوت 2004
12- كمال عايشي، "واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المغاربية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية "، بحوث ومناقشات الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاديأت المغاربية التي نظمتها جامعة فرحات عباس- سطيف- والبنك الإسلامي للتنمية أيام 24-27 ربيع الأول 1424هـ الموافق لـ 25-28 ماي 2003م،

الانترنت

01- وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، محاضرة بكلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003، نقلاً من موقع جامعة الجزائر على شبكة الانترنت.

02-الديوان الوطني للإحصائيات (www.ons.dz) مارس 2019

المراجع باللغة الأجنبية

الكتب:

01-David Begg, Stanley Fischer, Rudiger Dornbusch, Macro économie, 2 ème édition, Dunod, Paris, 2002

02-François Ganthier, Analyse macro-économique, Presse Université Laval, Québec, 1990

03-technologique dans Jean Louis Malouin, yvon Gasse, L'innovation manufacturières: études de cas et enquête, L'institut de les PME recherche politique Québec 1992,.

المجلات

01- ONS, Données statistiques, Activité, emploi et chômage, Algérie, N°514, Edition: 2008

02-ONS, Retrospective statistiques, resultants 1970-2002, Algérie, N°18, Edition:2003

03-Gérard Lutte, "Libérer l'adolescence", Editions Mardaga, Wavre, -1988,.

المؤتمرات و الملتقيات

01-Marcia Quintal, Séminaire «Emploi et chômage: un nouveau regard sur la pertinence et les fondements conceptuels des statistiques", 18 ème Conférence Internationale de Statisticiens du Travail, BIT, Genève, 24 novembre – 5 décembre 2008

02- Ulrich kohli, Analyse Macroéconomique, Université de -01 Département d'économie politique, De Boeck Université , Genève Bruxelles,1999